خدمات الإنشاءات في القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية : الواقع و الآفاق

معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)

Digitized by Birzeit University Library

HD 9715 .P32 K53 2006

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

خدمات الإنشاءات في القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية: الواقع والآفاق

44628

2006

Digitized by Birzeit University Library

تأتي هذه الدراسة في إطار المرحلة الثانية من مشروع دراسة القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية الذي ينفذ بتمويل ورعاية مؤسسة التعاون، حيث أنجزت المرحلة الأولى بإجراء المسح الشامل لهذا القطاع والذي قام به معهد (ماس) بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2003.

وتعتبر هذه الدراسة واحدة من ثلاث دراسات تناولت عدداً من الأنشطة الاقتصادية المندرجة في إطار القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية. وينبع الاهتمام بالقطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية بسبب الموقع الذي يشغله في الواقع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، حيث اكتسب أهمية كبيرة بسبب تعدد وتنوع الأنشطة التي تمارس في إطاره، إضافة إلى استيعابه لعدد كبير من الأيدي العاملة، والمرونة العالية التي يتميز بها، والتي تؤهله للتكيف والاستجابة مع الظروف والمستجدات التي تعصف بالاقتصاد الفلسطيني من حين لآخر بسبب ظروف الاحتلال.

خدمات الإشاعات في القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية: الواقع والآفاق

أعدت هذه الدراسة من قبل فريق الباحثين في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، وقد شارك بصورة مباشرة في إعدادها كل من:

الباحثان الرئيسيان: د. رياض عبد الكريم عوض، أستاذ مساعد في كلية الهندسة في جامعة النجاح الوطنية.
د. باسم مكحول، زميل باحث في ماس، وأستاذ الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية.

باحث مساعد: شاكر صرصور، ماس.

المراجعة والتقييم: د. سمير عبدالله، مدير عام المعهد.
د. هديل القزاز، منسقة البرامج في مؤسسة هينرش بل.
سفيان برغوثي، مدير الإحصاءات الاقتصادية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

التدقيق اللغوي: د. وائل أبو صالح (عربي)
كاثرين تيلور (إنجليزي)
جيفري يونكرز (إنجليزي)

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل مؤسسة التعاون.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2006

حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

Digitized by Birzeit University Library

تقديـــــم

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقـع قطـاع الإنشـاءات غيـر المـنظم، والوقـوف على نقاط الضعف التي يعاني منهـا، وعلـى المشـكلات والصـعوبات التـي تواجـه العاملين فيه، وانعكاس نقاط الضـعف والمشـكلات علـى إنتاجيـة وجـودة مخرجـات هذا القطاع. وقد بينت الدراسة ضعف الأطر المهنيـة المرتبطـة بهـذا القطـاع، وعـدم وجود ضوابط أو مواصفات فنية تلـزم معظـم العـاملين فيـه. وقـد قـدمت الدراسـة العديد من التوصيات لتحسين جودة الخدمات فـي هـذا القطـاع. وشـملت الاقتراحـات مشاريع قوانين، واقتراح إنشاء مؤسسات مهنية خاصـة تعمـل علـى تنظـيم ورعايـة بعض المهن المشاركة في هذا القطـاع فـي الجوانـب الفنيـة، وتعمـل علـى التـزام العاملين بالمواصفات الفنية، وتنظيم عقود العمل مـع أصـحاب العمـل بالاسـتناد إلـى أسس معتمدة للكيل والتسعير.

وبمناسبة صدور هذه الدراسـة، أود أن أتقـدم بالشـكر الجزيـل للأفـراد والشـركات والمؤسسات التي قدمت المعلومات التـي مكنـت فريـق البحـث مـن الوصـول إلـى تحليل دقيق لأوضاع القطاع، كما أحيي رئيس وأعضـاء فريـق البحـث الـذين تمكنـوا من إنجاز هذه الدراسة ضـمن الوقـت المحـدد. وأشـكر الخبـراء والبـاحثين الـذين راجعوا الدراسة وقدموا مقترحات هامة لتطويرها. كما أشـكر جميـع المشـاركين فـي ورشة العمل التي طرحت الدراسة للمناقشـة العامـة، والتـي قـدّم فيهـا العديـد مـن الأفكار التي ساهمت هي الأخرى في تطوير الدراسة.

وختاماً، أتقدم بجزيل الشكر إلى مؤسسة التعـاون علـى دعمهـا المتواصـل للأنشـطة البحثية في المعهد، وعلى دعمهـا ورعايتهـا لإعـداد وطباعـة هـذه الدراسـة التـي نقدمها لصانعي السياسات الاقتصادية وللمهتمين في تنمية قطاع البناء.

د. سمير عبدالله
المديـر العـام

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

المحتويـــــات

1- مقدمـــة 1

2- الأهمية الاقتصادية لقطاع الإنشاءات 7
2-1 مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي 7
2-2 مساهمة قطاع الإنشاءات في التوظيف 9

3- قطاع الإنشاءات المنظم 13
3-1 المؤسسات والمشتغلون 13
3-2 الإنتاج والاستهلاك الوسيط 14
3-3 القيمة المضافة 14
3-4 التكوين الرأسمالي 16
3-5 الإنتاجية 17

4- بنية قطاع الإنشاءات غير المنظم 19
4-1 الجوانب القانونية والملكية 19
4-2 التمويل 21
4-3 التسويق 23

5- ظروف العمل في قطاع الإنشاءات غير المنظم 25
5-1 العاملون حسب الجنس والفئة العمرية 26
5-2 ساعات العمل والأجور 27
5-3 التعليم والتأهيل المهني 29
5-4 علاقة العاملين بأصحاب العمل 32

6- اتجاهات التغيّر الكمّي والنوعي في سوق خدمات الإنشاءات والإعمار 37

7- المؤسسات الداعمة والتشريعات ذات العلاقة بقطاع الإنشاءات غير المنظم 41
7-1 وزارة العمل 41

Digitized by Birzeit University Library

7-1-1 برامج التدريب المهني 41
7-1-2 سياسات العمل ومكاتب التشغيل 43
7-1-3 برامج رفع كفاءة العاملين في المهن المختلفة 43
7-2 نقابة عمال البناء 43
7-3 النقابة العامة للعاملين في قطاع الكهرباء في فلسطين 44
7-4 قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لعام 2000 45

8- مقترحات لتحسين أداء الخدمات الإنشائية 47
8-1 اقتراح مشاريع قوانين 47
8-1-1 قانون التأمينات الاجتماعية 47
8-1-2 قانون التنظيم النقابي 48
8-2 اقتراح إنشاء مؤسسات خاصة تخدم قطاع العمال 49
8-2-1 مؤسسة الضمان الاجتماعي 49
8-2-2 محاكم عمالية مختصة 49
8-2-3 نقابات مهنية متخصصة 50
8-2-4 مدارس تعليم المهن الإنشائية 50
8-2-5 مؤسسة لترخيص مزاولة المهنة 51
8-2-6 نشر الوعي بأهمية التعليم المهني 51
8-2-7 تفعيل دور مؤسسة المواصفات والمقاييس الفنية الفلسطينية 51

المراجـــــع 53

Digitized by Birzeit University Library

قائمة الجداول

جدول 1: توزيع المستطلعين حسب العمر 26

جدول 2: توزيع المستطلعين حسب أيام العمل في السنة 27

جدول 3: توزيع المستطلعين حسب معدل الأجرة اليومية 28

جدول 4: توزيع المستطلعين حسب المؤهل العلمي 29

جدول 5: توزيع المستطلعين الذين يرجعون إلى المواصفات الفنية حسب مصدرها 31

جدول 6: توزيع المستطلعين حسب إبرام عقود مع أصحاب العمل 32

جدول 7: توزيع المستطلعين حسب الجهات التي يلجأون إليها لحل الإشكاليات مع صاحب العمل 35

جدول 8: توزيع العاطلين عن العمل المسجلين لدى مكتب تشغيل محافظة طولكرم حسب مجال العمل 36

جدول 9: إجمالي الطلب الكامن المقدر من الوحدات السكنية في الأراضي الفلسطينية 38

جدول 10: حجم الاستثمار وفرص العمل المقدرة في قطاع الإسكان 38

Digitized by Birzeit University Library

قائمة الأشكال البيانية

شكل 1: إجمالي المساحة المرخصة للبناء في الضفة الغربية وقطاع غزة (باستثناء القدس) 1999- 2005 9

شكل 2: الأجر اليومي الوسيط بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر حسب النشاط الاقتصادي ومكان العمل، 2005 10

شكل 3: إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الجارية لقطاع الإنشاءات (1999 - 2004) 15

شكل 4: مكونات القيمة المضافة في قطاع الإنشاءات في الأراضي الفلسطينية، 2003-2004 16

شكل 5: متوسط الأجور والإنتاجية السنوية للعاملين في قطاع الإنشاءات في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة للعامين 2003 و2004 17

شكل 6: توزيع المؤسسات العاملة في قطاع الإنشاءات غير المنظم حسب جهة التسجيل، 2003 21

شكل 7: توزيع المشاريع الأسرية في قطاع الإنشاءات غير المنظم حسب مصدر راس المال، 2003 22

شكل 8: توزيع المشاريع الأسرية في قطاع الإنشاءات غير المنظم حسب مكان ممارسة العمل، 2003 23

Digitized by Birzeit University Library

ملخص

يعتبر قطاع الإنشاءات من القطاعات الأساسية في الاقتصاد الفلسطيني من حيث مساهمته في توليد الدخل والاستخدام، وينقسم العاملون في هذا القطاع إلى قسمين:

- القسم الأول: وهم العاملون في القطاع الرسمي الذي تمثله المؤسسات وشركات المقاولات.
- القسم الثاني: وهو القطاع الأوسع من العاملين الذين يعملون بمفردهم، وتكون العلاقة مباشرة بين صاحب العمل وبين العامل الفرد أو مجموعة أفراد يعملون معاً، وليسوا مؤسسة أو شركة، وعادة ما يكونون متخصصين في مهن معينة لها علاقة بالإنشاءات مثل: القصارة، والبلاط، والدهان، والتمديدات الكهربائية، والتمديدات الصحية، وغيرها.

لقد تم في هذه الدراسة الإطلاع على واقع خدمات قطاع الإنشاءات غير المنظم، حيث تبين ضعف الأطر المهنية التي ترعاه وتعمل على تطوير العاملين فيه، كما لا توجد ضوابط تلزم العاملين في هذا القطاع بإتباع مواصفات فنية معتمدة، أو أسس للتسعير والكيل، ومن هنا تنشأ خلافات بين أصحاب العمل أو المالكين، وبين العاملين في هذا القطاع. والأهم من ذلك هو أن غالبية العاملين في هذا القطاع لا يحظون بالرعاية الصحية المناسبة نظراً لارتفاع تكاليف العلاج وعدم شمولهم في برامج وأنظمة التأمين الصحي المختلفة. كما أظهرت الدراسة تدني التحصيل العلمي والمهني للأفراد العاملين في قطاع الإنشاءات غير المنظم.

وقد استندت الدراسة إلى نتائج مسح القطاع غير المنظم الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وإلى نتائج استبانة تم إعدادها وتوزيعها على عدد من العاملين في هذا القطاع موزعين في عدة مناطق على مستوى الضفة الغربية. كما استندت الدراسة

Digitized by Birzeit University Library

- أيضاً- إلى عدد من الزيارات الميدانية لبعض مديريات العمل ونقابات عمال البناء، وبعض المؤسسات ذات العلاقة.

لقد قدمت الدراسة عدة توصيات لتحسين واقع الخدمات في قطاع الإنشاءات غير المنظم، شملت اقتراح تقديم مشاريع قوانين لإقرارها واعتمادها من الهيئات الرسمية، وكذلك اقتراح إنشاء مؤسسات مهنية خاصة تعمل على رعاية العاملين في هذا القطاع من حيث تأهيلهم فنياً، ورعايتهم صحياً، وتعمل على تنظيم العمل في هذا القطاع من ناحية الالتزام بمواصفات فنية، وتنظيم عقود العمل مع أصحاب العمل بالاستناد إلى أسس معتمدة للكيل والتسعير.

Digitized by Birzeit University Library

1- مقدمـــة

يمر الشعب الفلسطيني بمجموعة من الظروف التي تقتضي البحث عن سبل لتحسين أداء قطاعاته الاقتصادية، وتخفيف المعاناة التي يعانيها أبناء الشعب الفلسطيني في مختلف القطاعات، ولعل من أبرز هذه القطاعات التي تشكل أهم دعائم الاقتصاد الفلسطيني قطاع الإنشاءات، لما يمثله حجم العاملين فيه من نسبة إلى مجموع القوى العاملة في فلسطين، حيث تقدر مساهمة قطاع الإنشاءات من التشغيل بحوالي 10% من إجمالي العاملين المحليين في الأراضي الفلسطينية في العام 2005، وتقدر مساهمة قطاع الإنشاءات غير المنظم من إجمالي القيمة المضافة في العام 2003 بحوالي 72% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006). كما يوفر العمل في هذا القطاع دخلا كافيا لشريحة واسعة من أفراد المجتمع الفلسطيني، وخصوصا الفئات المهمشة. إذ أن العمل في قطاع الإنشاءات لا يتطلب مستوى عالياً من المهارات أو الخبرات الفنية أو التقنية. إضافة إلى سهولة الدخول والخروج منه، دون التعرض للخسائر، حيث لا يحتاج العمل فيه إلى رأس مال كبير.

ومما يعزز أهمية قطاع الإنشاءات ومكانته، نوعية السلع وكميتها، وكذلك الخدمات التي يقدمها هذا القطاع، إذ يعتبر المسكن ونوعيته من السلع الضرورية للمجتمع، وبالتالي، تزداد أهمية قطاع الإنشاءات نتيجة للازدياد المستمر في الطلب على المساكن، وهذا الطلب منبثق عن زيادة معدلات النمو السكاني، وارتفاع معدلات تشكيل الأسر، حيث ارتفع عدد الأبنية الجديدة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2005 بحوالي 36.5% ليبلغ 3996 مبنى جديداً، وازدادت مساحات الأبنية الجديدة المرخصة بنسبة 34.6% لتبلغ حوالي 2427 ألف متر مربع في العام 2005 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رخص الأبنية). وكذلك تزداد أهمية هذا القطاع من خطورة بعض الأعمال التي تتم ممارستها ضمن أنشطته، كالتمديدات الكهربائية، وغيرها من الأعمال التي تحتاج إلى اهتمام ومراقبة من قبل البلديات والمجالس القروية والجهات المعنية

Digitized by Birzeit University Library

الأخرى. إذ أنه لابد من توعية العاملين الذين يقومون بمثل هذه الأعمال وتدريبهم، من أجل الحد من خطورتها، والحفاظ على أمن المواطنين والعمال وحياتهم على حد سواء.

وضمن مساهمته في إعداد الدراسات وتقديم الاستشارات التي تعمل على النهوض بالمجتمع الفلسطيني، أعد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس- هذه الدراسة حول خدمات قطاع الإنشاءات غير المنظم في الأراضي الفلسطينية، بهدف الإطلاع على واقع هذا القطاع وبنيته، وتقديم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن أن تساهم في رفع كفاءة هذا القطاع وتحسين أدائه، وزيادة تنظيمه. كما تهدف هذه الدراسة للتعرف إلى الأهمية الاقتصادية لقطاع الإنشاءات المنظم وغير المنظم، إضافة إلى هذا التعرف إلى ظروف العمل في قطاع الإنشاءات غير المنظم. كما تهدف هذه الدراسة إلى استعراض بعض التشريعات ذات العلاقة بقطاع الإنشاءات غير المنظم، ووضع آليات رقابية على ظروف العمل، وأخرى على تنفيذ العمل من أجل تحسين ظروف العمل والعاملين في هذا القطاع.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام منهج التحليل الوصفي لبعض المؤشرات الإحصائية المتوفرة حول الخدمات الإنشائية من بعض المصادر الأولية والثانوية. وتتمثل المصادر الأولية في استبانة تم توزيعها على عدد من العاملين في قطاع الإنشاءات غير المنظم، وقد وزعت هذه الاستبانة على (90) شخصاً من العاملين في قطاع الإنشاءات غير المنظم في محافظات الضفة الغربية، وتحديداً في محافظات الشمال[1]، وقد تكونت الاستبانة من مجموعة من الأسئلة التي تهدف للتعرف إلى أهم خصائص العاملين في هذا القطاع، إضافة إلى التعرف إلى معدل الأجرة وساعات العمل اليومية، وعلى طبيعة الأعمال التي يتم ممارستها في قطاع الإنشاءات غير المنظم، وكذلك محاولة معرفة أهم المشاكل التي تواجه العاملين في هذا القطاع، وطرق معالجتها. كما تهدف الاستبانة إلى معرفة أهم التوصيات التي يقترحها العاملون في هذا

[1] العينة المختارة لا تعتبر عينة ممثلة وإنما هي عينة استطلاعية هدفت إلى التعرف إلى ظروف العمل في قطاع الإنشاءات غير المنظم. وبذلك فإنه لا يمكن مقارنة نتائجها بنتائج مسح القطاع غير المنظم الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2003.

Digitized by Birzeit University Library

القطاع لتحسين الوضع المهني لهم. ومن المصادر الأولية – أيضاً– القيام بالعديد من الزيارات الميدانية، بالإضافة إلى عقد ورشة عمل في مجمع الاتحاد العام لنقابات العمال في نابلس لمناقشة واقع قطاع الإنشاءات غير المنظم، حيث تمت مناقشة الصعوبات والتحديات التي تواجه العاملين في هذا القطاع، إضافة إلى مناقشة أساليب وطرق زيادة الإنتاجية والمهنية في الأعمال التي يتم ممارستها في هذا القطاع. وقد شارك في هذه الورشة ممثلون عن الجهات والمؤسسات الآتية:

1. مديرية عمل نابلس.
2. مديرية عمل طولكرم.
3. مديرية عمل جنين.
4. مديرية عمل قلقيلية.
5. جامعة النجاح الوطنية.
6. نقابة عمال البناء.
7. نقابة العاملين في قطاع الكهرباء في فلسطين.
8. شركة المؤسسة العقارية العربية.
9. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس.

أما المصادر الثانوية فقد تمثلت في قاعدة بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الخاصة بالقطاع غير المنظم، والتي تم جمعها من خلال مسح القطاع غير المنظم الذي أجري في العام 2003، والذي شمل (6168) منشأة من أصل (61086) منشأة انطبق عليها تعريف القطاع غير المنظم في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، كما شمل (12720) أسرة من الأسر التي يوجد فيها أفراد يعملون في القطاع غير المنظم (خارج المنشآت) في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث استندت هذه الدراسة – بشكل أساسي– إلى البيانات الثانوية التي يوفرها هذا المسح، بحيث تم من خلاله التعرف إلى أهم خصائص العاملين في قطاع الإنشاءات غير المنظم وسماتهم في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة. بالإضافة إلى معرفة مدى مساهمة هذا القطاع في الإنتاج والتشغيل. كما استندت الدراسة إلى بعض التقارير والدراسات السابقة الخاصة بالقطاع

Digitized by Birzeit University Library

غير المنظم، كدراسة خصائص العاملين خارج المنشآت الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وذلك بهدف مقارنة نتائج دراسة خصائص العاملين خارج المنشآت بنتائج الاستبانة التي تم توزيعها على عدد من العاملين في قطاع الإنشاءات غير المنظم، ونتائج مسح القطاع غير المنظم بشكل عام، وقطاع الإنشاءات غير المنظم بشكل خاص.

ولأغراض هذه الدراسة، فقد تم استخدام تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للقطاع غير المنظم، والذي يمكن تلخيصه بما يلي:

المنشأة غير المنظمة: هي المنشاة التي تشغل 5 عاملين فما دون، ويغلب عليها صفة العاملين بدون أجر من أفراد الأسرة وأصحاب العمل، ورأسمالها منخفض نسبيا، وغالبا، لا تمسك سجلات محاسبية متكاملة، وتفتقر إلى تنظيم للعلاقة بين المالك والعاملين على أساس قانون منظم للعمل. وقد تم استثناء المهنيين المختصين الذين تتطلب مهنهم تأهيلا علميا عاليا مثل الأطباء، والمهندسين، والمحاسبين، ومن في وضعهم.

المشروع الأسري غير المنظم (خارج المنشآت): يعرف بأنه ذلك المشروع الذي تنشئه الأسرة المعيشية أو أحد أفرادها بهدف تأمين مصدر دخل أو فرصة عمل دون تحقق شروط تعريف المنشأة عليها (مكان محدد، مالك أو مدير، نشاط اقتصادي محدد). وتعتمد عملية التوظيف فيها – بالغالب– على العلاقات الاجتماعية وصلة القرابة، أو العلاقات الشخصية.

وقد تم استثناء الأنشطة الزراعية من التعريف والمسح بسبب عدم توفر إطار للحيازات والحائزين الزراعيين لهذه الأنشطة، أضف إلى ذلك حاجتها إلى منهجية مختلفة للدراسة لضمان عدم الازدواجية في توفير المؤشرات، وخاصة الاقتصادية. كما تجدر الإشارة إلى الأنشطة المشمولة ضمن مسح القطاع غير المنظم الذي أجراه الجهاز المركزي

Digitized by Birzeit University Library

للإحصاء الفلسطيني في العام 2003، لم تشمل الأنشطة المحرمة بالقانون العام في الأراضي الفلسطينية، مثل التهريب والسرقة وغيرها.

وتقسم الدراسة إلى سبعة فصول، يظهر الفصل الأول أهمية قطاع الإنشاءات بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، ويبرز مساهمة قطاع الإنشاءات في التشغيل والناتج المحلي الإجمالي، في حين يناقش الفصل الثاني واقع قطاع الإنشاءات المنظم، ويستعرض الفصل الثالث بنية قطاع الإنشاءات غير المنظم، كالجوانب القانونية والتمويل والملكية، في حين يناقش الفصل الرابع ظروف العمل في قطاع الإنشاءات غير المنظم وخصائص العاملين فيه، بينما يستعرض الفصل الخامس المؤسسات الداعمة والتشريعات ذات العلاقة بقطاع الإنشاءات غير المنظم، وآليات تنظيمه. ويستعرض الفصل السادس، اتجاهات التغير الكمي والنوعي في سوق خدمات الإنشاءات والإعمار. أما الفصل السابع والأخير فإنه يقدم عدداً من التوصيات والمقترحات لتحسين واقع قطاع الإنشاءات غير المنظم وأدائه.

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

2- الأهمية الاقتصادية لقطاع الإنشاءات

يعتبر قطاع الإنشاءات من أهم القطاعات الاقتصادية نظراً لدوره الاقتصادي المتمثل في توليد الدخل والاستخدام من جهة، ولدوره في توفير الأبنية اللازمة للسكن والأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى.

إضافة إلى ذلك، فإن قطاع الإنشاءات يرتبط ارتباطاً مباشراً بالعديد من الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الصناعات ذات العلاقة بقطاع الإنشاءات، مثل: مناشير الحجر، ومصانع الباطون الجاهز، ومصانع الطوب، ومصانع الألمنيوم، والدهان، والبلاط، وغيرها من المصانع الأخرى، كما يعتبر محفزاً للعمل في ورش الحدادة والنجارة والألمنيوم وغيرها.

2-1 مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي

تعتبر مساهمة قطاع الإنشاءات بمثابة عنصر هام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني، حيث بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 10% خلال الفترة الممتدة بين عامي 1972 و1990 (ماس، 2006)، بينما بلغ هذا المتوسط 14% من الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية في العام 1993 مع بداية قيام السلطة الوطنية.

وقد نما قطاع الإنشاءات نمواً واضحاً في الفترة من 1996 إلى 1999، بسبب عودة عدد كبير من أبناء الشعب الفلسطيني الذين كانوا متواجدين في الخارج، إضافة إلى توفر أفق لحل سياسي بعد اتفاقية أوسلو وما تبعها من قيام للسلطة الفلسطينية في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن السنوات الثلاث الأولى التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى في الربع الرابع من العام 2000، شهدت ركوداً اقتصادياً في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع الإنشاءات، حيث انخفضت مساهمته في الناتج المحلي

Digitized by Birzeit University Library

الإجمالي إلى 2% في العام 2002، وشهد قطاع الإنشاءات ازدهاراً بعد العام 2002، حيث ازدادت نسبة مساهمته من إجمالي الناتج المحلي إلى 4.8% في العام 2004. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية، 2004).

وقد تأثر قطاع الإنشاءات بشكل ملحوظ نتيجةً للقيود الإسرائيلية المفروضة على استخدام الأراضي، واستثمار الحد الأدنى في البنية التحتية. فبعد فترة طويلة من الركود – امتدت من أوائل الثمانينيات وحتى بداية التسعينيات– نما هذا القطاع بشكل سريع عقب اتفاقيات أوسلو في العام 1993. فازدادت المساحة الجديدة المرخصة من بضع مئات الآلاف من الأمتار المربعة في الثمانينيات، إلى حوالي 2.5 مليون متر مربع سنوياً خلال الفترة ما بين 1993 – 2000. ونتيجة للإجراءات الإسرائيلية القمعية انخفضت المساحات المرخصة إلى أن وصلت إلى مستوى متدن (1.1) مليون في العام 2002. ثم ارتفعت المساحة الجديدة المرخصة بشكل مضطرد لتصل إلى 2.4 مليون متر مربع في العام 2005. وإذا أضيف إلى ذلك الرخص التي مُنحَت للأبنية القائمة (أي إضافات وتوسيع) فإن إجمالي المساحة المرخص ببنائها خلال العام الماضي تكون 2.9 مليون متر مربع، مقارنة بـ 1.3 مليون متر مربع في العام 2002 (راجع شكل 1). ومما هو جدير بالذكر، أن عدد الرخص للأبنية القائمة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفع بنسبة 108.1% خلال العام 2005 ليبلغ 1469، مقارنة بحوالي 706 رخصة في العام 2004. وتعزى هذه الزيادة الكبيرة في عدد الرخص الممنوحة للأبنية القائمة إلى التسهيلات الممنوحة لهم بناءً على الاتفاق الذي تم بين نقابة المهندسين ووزارة الحكم المحلي، حيث أقبل العديد من أصحاب الأبنية القائمة وغير المرخصة على ترخيص أبنيتهم من أجل الاستفادة من هذه التسهيلات. وتشمل هذه التسهيلات – بشكل أساسي– تخفيض رسوم الترخيص المخصصة للمكاتب الهندسية، وللدوائر الحكومية المختصة على حد سواء. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رخص الأبنية). كما يلاحظ حدوث زيادة مماثلة في المؤشرات الأخرى، كعدد المباني، والرخص الممنوحة للبناء، وكميات الإسمنت الذي استوردته الأراضي الفلسطينية. ويمثل النمو الكبير في قطاع الإنشاءات دليلاً قوياً على الانتعاش الاقتصادي، حيث أن قطاع الإنشاءات يمتاز بروابط خلفية وأمامية قوية بالاقتصاد.

Digitized by Birzeit University Library

شكل 1: إجمالي المساحة المرخصة للبناء في الضفة الغربية
وقطاع غزة (باستثناء القدس) 1999- 2005

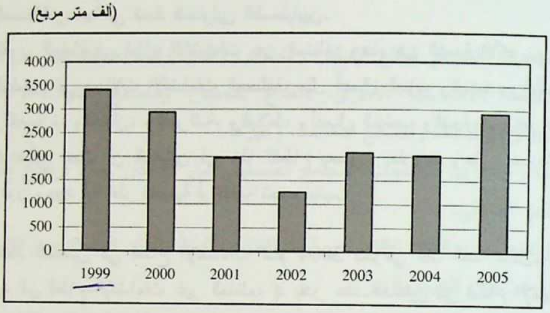

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح رخص الأبنية، أعداد مختلفة.

2-2 مساهمة قطاع الإنشاءات في التوظيف

يلعب قطاع الإنشاءات دوراً رئيسياً في تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية بالقياس إلى قطاعي الزراعة والصناعة. إذ أن قطاع الإنشاءات من بين القطاعات الأكثر استخداما للأيدي العاملة، حيث بلغت نسبة مساهمته في التشغيل خلال فترة السبعينيات والثمانينيات حوالي 23% (ماس، 2006). ونتيجة للنمو العمراني الذي حصل في الضفة الغربية وقطاع غزة في أوائل التسعينيات فقد تزايدت أعداد العاملين في قطاع الإنشاءات لتبلغ مساهمته في التشغيل 26% من أجمالي العاملين، إلا أن مساهمته في التشغيل انخفضت بشكل حاد لتبلغ 9% في العام 2003، نتيجة للإجراءات الإسرائيلية الهادفة لقمع الانتفاضة. وبعد ذلك بدأت عجلة النمو الاقتصادي تعود للدوران من جديد، إلى أن وصلت نسبة العاملين في قطاع الإنشاءات في الأراضي الفلسطينية إلى 13% في العام 2005 حسب بيانات مسح القوى العاملة (2005) الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

ولأغراض هذه الدراسة سيتم تقسيم العاملين في قطاع الإنشاءات إلى قسمين:

- القوى العاملة في قطاع الإنشاءات الرسمي: أي العاملون في شركات المقاولات المسجلة رسمياً في اتحاد المقاولين الفلسطينيين.
- القوى العاملة في قطاع الإنشاءات غير المنظم: وهذه هي النسبة الأكبر، وتشمل العاملين في مجالات الإنشاءات المختلفة، مثل أعمال البناء، والحديد، والألمنيوم، والقصارة، والدهان، والطراشة، والبلاط، وأعمال الخشب والنجارة، وغيرها من الأعمال، حيث أن العاملين في هذا القطاع يعملون بمفردهم وعلى مسؤوليتهم، ودون وجود أية أطر قانونية أو نقابية تجمع بينهم.

يقدر عدد العاملين في قطاع الإنشاءات عام 2004 بحوالي 68 ألف عامل، يعمل معظمهم في قطاع الإنشاءات غير المنظم، إذ يقدر عدد العاملين في قطاع الإنشاءات المنظم حوالي 5700 عامل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 2004). كما تشير الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2005 إلى أن الأجر الوسيط اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في قطاع البناء يقدر بـ 70 شيكلاً في الضفة الغربية و40 شيكلاً في قطاع غزة، مقارنة بـ 130 شيكلاً في إسرائيل والمستوطنات. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 2005). (انظر شكل 2).

شكل 2: الأجر اليومي الوسيط بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر حسب النشاط الاقتصادي ومكان العمل، 2005

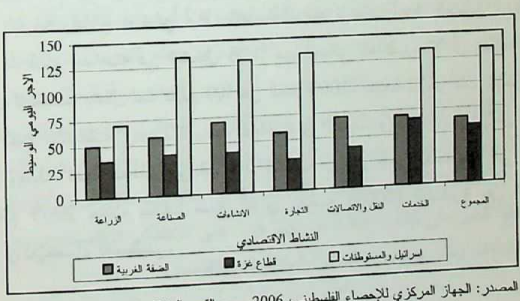

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي، 2005.

Digitized by Birzeit University Library

ومن المتوقع أن تزداد أهمية قطاع الإنشاءات في خلق فرص عمل جديدة لأسباب عدة منها:

1. استمرار النمو في قطاع الإسكان والتطوير، والذي يرتبط به عدد كبير من فروع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، كقطاع المحاجر، ومصانع الطوب، والباطون الجاهز، والبلاط، ومصانع الدهانات، وغيرها.
2. استمرار تزايد احتياجات المجتمع الفلسطيني من الإسكان بفعل ارتفاع معدلات النمو السكاني.
3. ارتفاع معدل العائد الاقتصادي لهذا القطاع مقارنة بالعائد المتحقق من الاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى.
4. الحاجة إلى إعادة ما يدمره الاحتلال بفعل إجراءاته القمعية، والتي طالت عدداً كبيراً من المدن والقرى الفلسطينية.
5. العمل في هذا القطاع لا يحتاج إلى مهارات فنية وخبرات علمية، كما أن المشاركة فيه والخروج منه تتم بسهولة وبدون أية تكلفة مادية أو عينية.

Digitized by Birzeit University Library

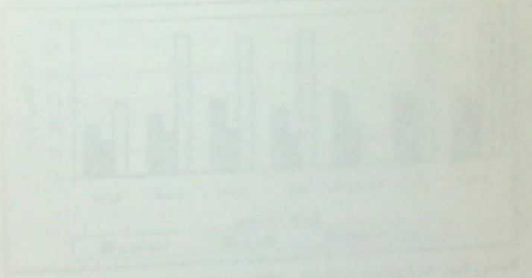

Digitized by Birzeit University Library

3- قطاع الإنشاءات المنظم

يتكون قطاع الإنشاءات المنظم من مقاولي الإنشاءات وشركات المقاولات. وفيما يلي بعض المؤشرات الهامة والتي تبين مدى مساهمته في الاقتصاد المحلي.

3-1 المؤسسات والمشتغلون

أظهرت نتائج مسح مقاولي الإنشاءات في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة تحسناً ملموساً في عدد المؤسسات العاملة في قطاع الإنشاءات خلال العام 2004 مقارنةً بالعام 2003، وبشكل خاص في قطاع غزة. فقد ارتفع عدد هذه المؤسسات بنسبة 75.2% ليصل إلى 587 مؤسسة تعمل في هذا القطاع. وقد توزعت هذه المؤسسات بين الضفة الغربية بواقع 269 مؤسسة (بزيادة نسبتها 37.9%) و318 مؤسسة في قطاع غزة (بزيادة نسبتها 127%). ويعود السبب في هذا النمو الكبير والملحوظ في عدد المؤسسات وخصوصاً في قطاع غزة إلى اختلاف الأطر المستخدمة في جمع البيانات من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث أن البيانات خلال العام 2003 تعتمد على تعداد المنشآت في العام 1997 وتحديثاته، أما بيانات العام 2004 فهي مبنية على التعداد العام للمنشآت في العام 2004 ونتيجة لاختلاف هذه الأطر، فقد ظهر وكأن هناك ارتفاعاً كبيراً في عدد هذه المؤسسات. كما أظهرت النتائج - أيضاً- ارتفاع عدد العاملين في هذا القطاع بنسبة 53.3% ليبلغ 5662 عاملاً. وكانت الزيادة في عدد العاملين متقاربة بين الضفة الغربية (52.7%) وقطاع غزة (53.8%). وذلك بسبب ارتفاع نسبة الزيادة في عدد المؤسسات مقارنةً بالزيادة في عدد العاملين، فإن نصيب المؤسسة الواحدة من العاملين انخفض من 11 عاملاً في العام 2003 إلى 9.6 عمال في العام 2004.

Digitized by Birzeit University Library

2-3 الإنتاج والاستهلاك الوسيط

بينت نتائج سلسلة المسوح الاقتصادية 2004، تحسنا ملموسا في قيمة كل من الإنتاج والاستهلاك الوسيط في قطاع الإنشاءات في الأراضي الفلسطينية، فقد تبين أن قيمة الإنتاج ارتفعت بنسبة 37.6% في العام 2004 مقارنة بالعام 2003، لتبلغ حوالي 219.5 مليون دولار، أما أنشطة الصناعة فقد ارتفعت قيمة الإنتاج فيها بـــ 38% وفي أنشطة التجارة الداخلية حوالي 24%، وبلغت نسبة الارتفاع 18% في أنشطة النقل والتخزين، في حين كان لأنشطة الخدمات الحصة الأكبر من ارتفاع الإنتاج، حيث ارتفع بنسبة بلغت حوالي 49%. أما بالنسبة للاستهلاك الوسيط فقد أشارت النتائج إلى أن هناك زيادة بنسبة 28.7% خلال العام 2004 مقارنة بالعام السابق، لتبلغ قيمته حوالي 134.1 مليون دولار. في حين بلغت نسبة الزيادة في أنشطة الخدمات حوالي 86%، وبلغت حوالي 41% في أنشطة النقل والتخزين والاتصالات، وحوالي 39% في أنشطة الصناعة، أما أنشطة التجارة الداخلية فقد زاد الاستهلاك الوسيط فيها بأقل من 19%.

3-3 القيمة المضافة

ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في قطاع الإنشاءات عام 2004 مقارنة بالعام 2003 بنسبة 69.9% لتصل إلى حوالي 85.3 مليون دولار. وارتفعت القيمة المضافة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية في هذه السنة لتبلغ حوالي 46.5 مليون دولار (بزيادة نسبتها 86.5%) مقابل 38.8 مليون دولار في الضفة الغربية (بزيادة نسبتها 53.4%). وقد بلغت نسبة القيمة المضافة في قطاع الإنشاءات من إجمالي القيمة المضافة حوالي 5% في العام 2004، مقارنة بـــ 4.1% في العام 2003. (أنظر شكل 3).

Digitized by Birzeit University Library

شكل 3: إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الجارية لقطاع الإنشاءات (2004 – 1999)

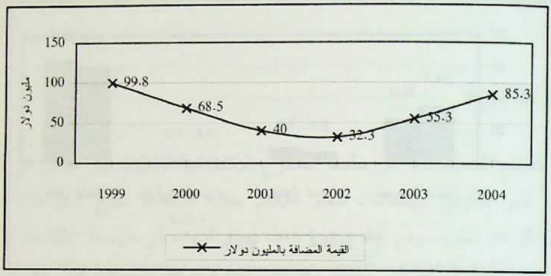

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية، أعداد مختلفة.

ويوضح (شكل 3) أثر الإجراءات الإسرائيلية في دور قطاع الإنشاءات وحجمه في الأراضي الفلسطينية. حيث انخفضت القيمة المضافة من حوالي 100 مليون دولار في العام 1999 لتصل إلى 32.3 مليون دولار في العام 2002. ونتيجة لبعض الانفراج السياسي الذي شهدته الأراضي الفلسطينية بداية العام 2003 عادت القيمة المضافة في هذا القطاع للارتفاع مرة أخرى لتصل إلى 85.3 مليون دولار عام 2004.

أما بالنسبة لمكونات القيمة المضافة في قطاع الإنشاءات، فقد أظهرت النتائج النهائية لسلسلة المسوح الاقتصادية 2004، أن فائض التشغيل قد شكل حوالي 58% من إجمالي القيمة المضافة في قطاع الإنشاءات، أو ما يعادل 50.4 مليون دولار، أما تعويضات العاملين فقد بلغت حصتها حوالي 35% أو ما يعادل 29.5 مليون دولار. في حين بلغت قيمة كل من الاهتلاك السنوي وصافي الضرائب غير المباشرة حوالي 4.8 و0.7 مليون دولار. (شكل 4).

Digitized by Birzeit University Library

شكل 4: مكونات القيمة المضافة في قطاع الإنشاءات
في الأراضي الفلسطينية، 2003-2004

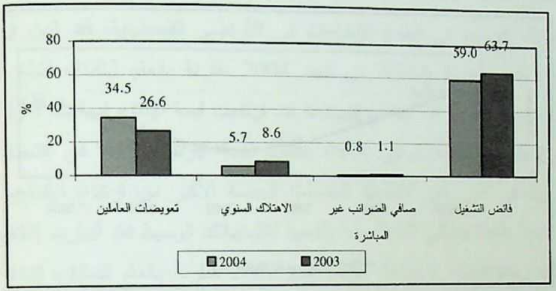

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية، 2004.

3-4 التكوين الرأسمالي

ارتفع التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي بنسبة 14.1% ليصل إلى 1.5 مليون دولار. في حين ارتفع إجمالي الاهتلاك السنوي بنسبة 1% فقط، ليصل إلى 4.8 مليون دولار، أي أن الزيادة في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي اكبر من الزيادة في الاهتلاك. ويترتب على زيادة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بنسبة أكبر من الاهتلاك السنوي تحسناً في صافي الاستثمار للعام 2004 بنسبة 4% ليبلغ سالب 3.3 مليون دولار. وفي قطاع غزة بلغ التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي 531.2 ألف دولار في العام 2004 مقارنةً بـ 13.2 ألف دولار - فقط- في العام الذي سبقه، وبالمقارنة فقد ارتفعت قيمة الاهتلاك السنوي خلال العام 2004 بنسبة 17% مقارنة بالعام 2003. وعلى الرغم من هذا الارتفاع في قيمة الاهتلاك السنوي في قطاع غزة إلا أن صافي الاستثمار ارتفع فيه بنسبة 19.3% ليصل إلى حوالي سالب 1.14 مليون دولار.

أما في الضفة الغربية فقد تراجع التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في العام 2004 بنسبة 25.5% عن العام الذي سبقه، وفي الوقت نفسه، فقد تراجع الاهتلاك السنوي

Digitized by Birzeit University Library

بنسبة 5.9% في العام 2004 مقارنة بالعام 2003. وعلى الرغم من تراجع قيمة الاهتلاك السنوي في الضفة الغربية إلا أن صافي الاستثمار تراجع فيه بنسبة 6.7% ليصل إلى حوالي سالب 2.18 مليون دولار.

5-3 الإنتاجية

تشير النتائج المستخلصة من سلسلة المسوح الاقتصادية 2004، إلى تحسن في إنتاجية العامل لدى مقاولي الإنشاءات للعام 2004 بنسبة 10.8% لتبلغ 15076.1 دولاراً للعامل الواحد سنوياً. وفي قطاع غزة بلغت نسبة الزيادة في متوسط الإنتاجية 17.3% مقارنةً بـ 0.5% فقط في الضفة الغربية. وبموازاة هذا الارتفاع فإن متوسط أجور العاملين السنوية - أيضاً- تحسنت بنسبة 31.7% لتصل إلى 6030.6 دولاراً للعامل الواحد (انظر شكل 5)، لتصبح بذلك نسبة الأجور إلى الإنتاجية 40% مقابل 33% للعام السابق. وفي قطاع غزة بلغت نسبة الزيادة في متوسط الأجور 63.6% مقابل 1.5% - فقط- في الضفة الغربية.

شكل 5: متوسط الأجور والإنتاجية السنوية للعاملين في قطاع الإنشاءات في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة للعامين 2003 و2004

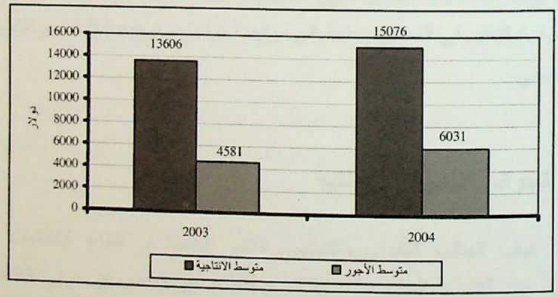

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح نشاط مقاولي الإنشاءات، 2004.

Digitized by Birzeit University Library

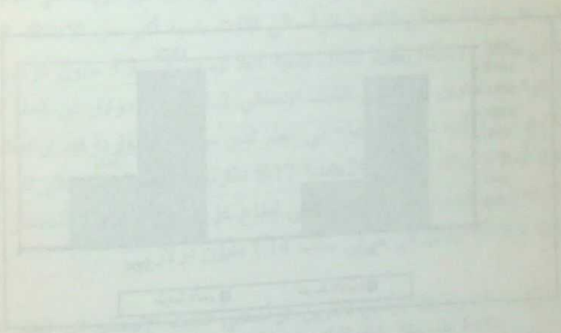

Digitized by Birzeit University Library

4- بنية قطاع الإنشاءات غير المنظم

يمتاز قطاع الإنشاءات غير المنظم بالعديد من الخصائص التي تجعل منه قطاعا ذا أهمية، وتساعد على نموه وتطوره. ومن أهم هذه الخصائص: سهولة الدخول إلى هذا القطاع والخروج منه، إضافة إلى اعتماد شريحة لا باس بها من المجتمع الفلسطيني على الدخل المتأتي من العمل فيه لتسيير أمورها الحياتية والمعيشية. كما أن العمل في هذا القطاع لا يحتاج إلى مهارات أو خبرات، زد على ذلك ممارسة العمل في مكان العمل نفسه، أي أن العمل في قطاع الإنشاءات غير المنظم لا يحتاج إلى مكان خاص لممارسة النشاط فيه. وقد أظهرت النتائج الأساسية لمسح القطاع غير المنظم الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العام 2003، أن عدد الأسر التي تعمل في قطاع الإنشاءات غير المنظم قد بلغ حوالي 1904 أسر، في حين بلغ عدد المؤسسات العاملة فيه 58 مؤسسة. وقد تم خلال ورشة العمل التي عقدت في مجمع الاتحاد العام لنقابات العمال في نابلس مناقشة واقع قطاع الإنشاءات غير المنظم، حيث تمت الإشارة إلى الملاحظات الآتية بخصوص هذا الواقع:

1. واقع الحركة العمالية في فلسطين – بشكل عام- واقع ممزق.
2. لا يوجد أداة تنفيذية لتطبيق قانون العمل والعمال.
3. سياسة التعليم في فلسطين بحاجة إلى مراجعة بما يخدم توجيه الطلبة نحو التعليم المهني.

4-1 الجوانب القانونية والملكية

يلاحظ غياب الجانب القانوني والتنظيمي للأسر العاملة في قطاع الإنشاءات غير المنظم، حيث أظهرت النتائج الأساسية لمسح القطاع غير المنظم، أن حوالي 93% من

Digitized by Birzeit University Library

أسر المشغلين[2] في قطاع الإنشاءات غير المنظم، ليس لديها رخصة مزاولة العمل، وليست مسجلة لدى أي من الجهات أو الوزارات. في حين كان 82% من المؤسسات العاملة في قطاع الإنشاءات غير المنظم، قد حصلت على ترخيص لمزاولة مهنة العمل في هذا القطاع. وتتفق نسبة المشتغلين الذين ليس لديهم رخصة مزاولة المهنة ويعملون في قطاع الإنشاءات غير المنظم مع تلك النسبة للمشتغلين في القطاع غير المنظم بشكل عام، إذ أن غالبية المشتغلين في القطاع غير المنظم يعملون دون تنظيم إداري وقانوني، حيث بلغت نسبتهم 86.4% من إجمالي المشتغلين في هذا القطاع.

وقد أظهرت نتائج مسح القطاع غير المنظم (2003)، أن 61.6% من المؤسسات المسجلة والعاملة في القطاع غير المنظم كانت مسجلة لدى إحدى الوزارات، وأن 82.3% منها كان مسجلاً لدى المجالس المحلية، وأن حوالي 66% كان مسجلاً لدى الغرف التجارية[3]. كما تبين أن 65.4% من المؤسسات العاملة في قطاع الإنشاءات غير المنظم، كان لديها سجلات محاسبية، وكان 74.6% من هذه المؤسسات يمتلك سجلات ضريبية. في حين أن 97.7% من المشاريع الأسرية ليس لديها سجلات محاسبية، وأن 96.2% من هذه المشاريع ليس لديها سجلات ضريبية. (أنظر شكل 6).

أما بالنسبة لملكية المشاريع في قطاع الإنشاءات غير المنظم، فقد أظهرت النتائج أن طابع الملكية الفردية هو الطابع العام، حيث كانت ملكية 90.8% من المؤسسات العاملة في هذا القطاع هي ملكية فردية، وكان 5.8% شراكة مع أقارب، في حين أن ملكية 3.5% من المؤسسات كانت شراكة مع غير الأقارب. وبالنسبة للمشاريع الأسرية، فقد أظهرت النتائج أن 84% من أصحاب هذه المشاريع ليس لديهم شركاء. أما أولئك الأفراد الذين كان لديهم شركاء في العمل، فقد تعددت أنواع الشراكة مع شركائهم، حيث أشار (75%) من الأفراد الذين لديهم شركاء أنهم كانوا شركاء في المعدات والعمل، كما أشار (9.6%) منهم أنهم شركاء في رأس المال، بينما أشار (11.5%) أن أحدهم

---

[2] المشغل: هو صاحب المشروع أو احد الشركاء فيه، ويقوم بإدارته أو الإشراف عليه، وهو إما صاحب عمل أو يعمل لحسابه.

[3] تجدر الإشارة إلى أنه من الممكن للمؤسسة الواحدة أن تسجل في أكثر من جهة.

Digitized by Birzeit University Library

يقوم بتقديم المعدات مقابل أن يقوم الشريك الآخر بالعمل. ولا تختلف طبيعة الملكية في قطاع الإنشاءات غير المنظم عنها في القطاع غير المنظم بشكل عام، حيث تشير نتائج مسح القطاع غير المنظم 2003، أن ما نسبته 92.6% من مجموع المشتغلين خارج المنشات لا يوجد لديهم شركاء.

شكل 6: توزيع المؤسسات العاملة في قطاع الإنشاءات غير المنظم حسب جهة التسجيل، 2003

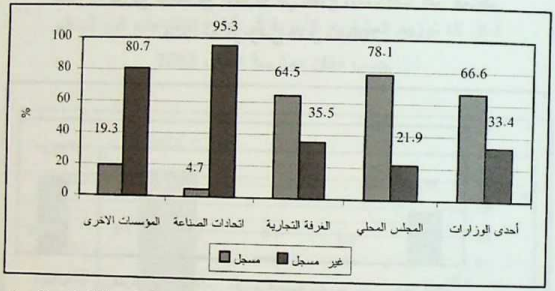

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات القطاع غير المنظم، بيانات غير منشورة، 2003.

2-4 التمويل

يعتبر انخفاض تكلفة التأسيس والمعدات من أهم الخصائص التي تمتاز بها المشاريع والمؤسسات العاملة في القطاع غير المنظم بشكل عام، وقطاع الإنشاءات غير المنظم بشكل خاص. فقد أظهرت نتائج مسح القطاع غير المنظم، أن معظم المشاريع الأسرية في قطاع الإنشاءات غير المنظم لا تحتاج إلى رأس مال، حيث أجاب 57.1% من الأسر أن المشروع لا يتطلب رأس مال، كما أشار 37.4% من الأسر أنه استطاع توفير رأس مال للمشروع من خلال توفير العائلة. في حين أشار الباقي من الأسر (5.5%) أن تمويل المشروع تم من خلال الاقتراض من إحدى المؤسسات غير الربحية

Digitized by Birzeit University Library

أو من الميراث أو من خلال الشركاء. ولا تختلف هذه النسب عنها في القطاع غير المنظم بشكل عام، حيث أشار 63.5% من الأسر التي يعمل أفرادها خارج المنشآت أن هذه المشاريع لا تتطلب رأسمال، في حين أن 25.1% جاء رأسمالها من خلال التوفير العائلي. أما بالنسبة لتمويل المؤسسات العاملة فيه، فقد أشارت النتائج أن أياً من هذه المؤسسات لم تحصل على أي دعم مالي من أي من المنظمات أو الهيئات الحكومية أو غيرها. (أنظر شكل 7).

شكل 7: توزيع المشاريع الأسرية في قطاع الإنشاءات غير المنظم حسب مصدر راس المال، 2003

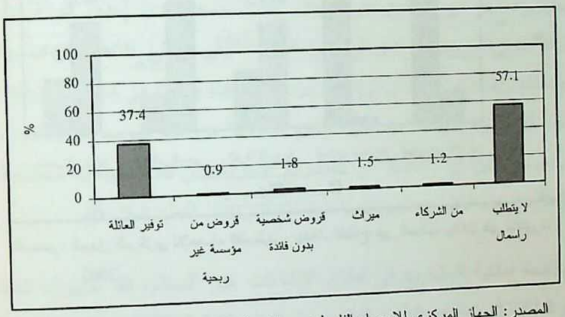

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات القطاع غير المنظم، بيانات غير منشورة، 2003.

وتشير النتائج بصفة عامة، إلى أن الدخل الذي يتم الحصول عليه من خلال العمل في المشاريع الأسرية داخل قطاع الإنشاءات غير المنظم يكفي لسد حاجات الأسرة الأساسية حيث أشار 11% إلى أن الدخل يكفي، ويمكن التوفير منه، كما أشار 53.1% إلى أن هذا الدخل يكفي لسد الاحتياجات الأساسية للأسرة، لكن بصعوبة. في حين أشار 35.9% إلى أن الدخل من المشاريع الأسرية العاملة في قطاع الإنشاءات غير المنظم لا يكفي لسد حاجات الأسرة الأساسية وتضطر هذه الأسر للاستدانة من أجل تلبية هذه

Digitized by Birzeit University Library

3-4 التسويق

تشير النتائج إلى أن السوق المحلي هو القاعدة الأساسية التي يستند إليها العاملون في قطاع الإنشاءات غير المنظم لتسويق خدماتهم. حيث أشارت نتائج مسح القطاع غير المنظم (2003) أن حوالي 87.2% من المشاريع الأسرية تمارس عملها في نفس المحافظة، مقابل (2.1%) تمارس عملها في محافظات أخرى، في حين أن (10.6%) من الأسر تمارس عملها في إسرائيل. أنظر (شكل 8).

شكل 8: توزيع المشاريع الأسرية في قطاع الإنشاءات غير المنظم حسب مكان ممارسة العمل، 2003

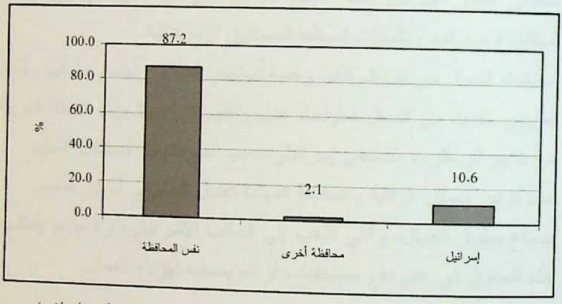

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات القطاع غير المنظم، بيانات غير منشورة، 2003.

Digitized by Birzeit University Library

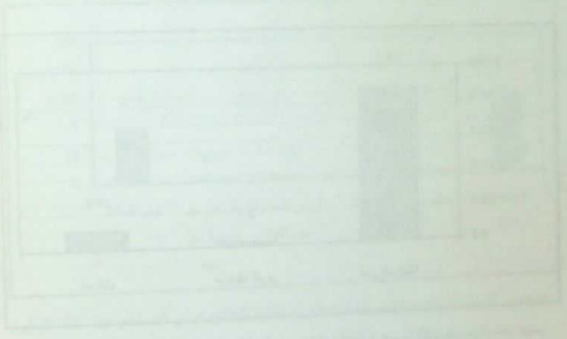

Digitized by Birzeit University Library

5- ظروف العمل في قطاع الإنشاءات غير المنظم

يعيش العاملون في قطاع الإنشاءات الذين يعملون في المشاريع الإسرائيلية ظروفاً صعبة ومتقلبة للأسباب الآتية:

- سياسة التشغيل الإسرائيلية تعتمد على تشغيل العمال بعد حصولهم على تصاريح عمل، وبطاقات (ممغنطة) وتحديد الأعمار للعمل بصورة مزاجية.
- ممارسة الضغوط على العمال مقابل تجديد تصاريحهم، ورفض تجديد التصاريح بسبب الذرائع الأمنية.
- تقاضي أجور أقل من الحد الأدنى المعلن – رسمياً- في إسرائيل، إضافة إلى استقطاع ضرائب وتأمينات لصالح الصناديق الإسرائيلية.
- استخدام العمال من قبل شركات وهمية تستخدم العمال، وتهضم حقوقهم وأتعابهم.
- تعرض العديد من العمال لحوادث عمل ونقلهم إلى مستشفيات الضفة الغربية بدلاً من نقلهم إلى أقرب مستشفى إسرائيلي بسبب عدم قانونية أصحاب العمل.
- عدم توفير وسائل الوقاية والسلامة المهنية لعمال البناء في أماكن عملهم.
- ضياع حقوق العمال، والتي تذهب إلى الجانب الإسرائيلي، وغالباً ما يتنكر جميع هذه الحقوق في عدم دفع مستحقات، أو تعويضات لهؤلاء العمال.

أما ظروف العمل التي يعيشها العاملون في قطاع الإنشاءات غير المنظم في الأراضي الفلسطينية، فهي سيئة نسبياً، وذلك للأسباب الآتية:

1. عدم وجود تشريعات وقوانين عمل تنظم العمل في قطاع الإنشاءات غير المنظم، وبذلك يُحرم العاملون في هذا القطاع من العديد من الامتيازات التي يتمتع بها العاملون في قطاع الإنشاءات المنظم. حيث لا يتم الالتزام بساعات عمل محددة في قطاع الإنشاءات غير المنظم، كما أن معدل الأجر الذي يدفع لهؤلاء العمال لا يتناسب مع عدد ساعات عملهم، فضلاً عن عدم وجود نظام لأجازات أو تعويضات.

Digitized by Birzeit University Library

2. عدم توفر وسائل الوقاية والسلامة المهنية في أماكن العمل.
3. عدم انتظام العمل في هذا القطاع.
4. غياب الحماية الاجتماعية للعاملين، كتلك التي توفرها قوانين الضمان الاجتماعي .

1-5 العاملون حسب الجنس والفئة العمرية

أظهرت نتائج الاستبانة التي تم توزيعها على عينة عشوائية مكونة من (90) عاملا في قطاع الإنشاءات غير المنظم، أن الذكور يشكلون الغالبية العظمى من الأفراد العاملين في هذا القطاع، إذ أن 99.7% من إجمالي العاملين فيه هم من الذكور. كما تبين أن (29.2%) من المستطلعين قد تراوحت أعمارهم ما بين 20–30 سنة، أما الأفراد 30–40 سنة فقد بلغت نسبتهم من إجمالي المستطلعين (38.2%)، في حين انخفضت هذه النسبة للأفراد 40–50 سنة و50– 60 سنة لتصل إلى (27%) و(5.6%) على الترتيب. وتتفق هذه النتائج إلى حد مقبول نسبياً مع نتائج مسح القطاع غير المنظم والتي أظهرت أن حوالي 92% من المشتغلين في القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية هم من الذكور. ومن الجدير ذكره أن أحداً من الأفراد المستطلعين لم يزد عمره عن 60 سنة، وقد يعود السبب في ذلك إلى صعوبة ممارسة هذا العمل، وتصنيفه على أنه من الأعمال الشاقة، والتي تحتاج إلى قدرة جسمانية ومجهود كبير. (جدول 1). أما بالنسبة لتوزيع المستطلعين حسب الحالة الاجتماعية، فقد تبين أن معظمهم متزوجون (92.2%)، مقابل (7.8%) عُزّاب.

جدول 1: توزيع المستطلعين حسب العمر

الفئة العمرية	النسبة المئوية
20 – 30 سنة	%29.2
30 – 40 سنة	%38.2
40 – 50 سنة	%27
50 – 60 سنة	%5.6
أكثر من 60 سنة	صفر%

المصدر: المسح الميداني الذي نفذه معهد ماس لأغراض الدراسة.

Digitized by Birzeit University Library

2-5 ساعات العمل والأجور

أظهرت نتائج الاستبانة التي تم توزيعها، أن معظم العاملين في قطاع الإنشاءات غير المنظم يعملون ما معدله 8 ساعات أو أكثر يومياً (95.4%)، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين يعملون أقل من 8 ساعات (4.6%) من إجمالي المستطلعين. وعند مقارنة هذه النتائج بتلك في مسح القطاع غير المنظم الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2003، نجد أن هناك تبايناً في النتائج، حيث كان متوسط ساعات العمل الأسبوعية للأفراد المشتغلين خارج المنشآت حوالي 39 ساعة في الأسبوع أو ما يعادل 6.5 ساعة يومياً، ويعود السبب في هذا التباين إلى عدم انتظام أو التزام العاملين في القطاع غير المنظم بشكل عام بأوقات دوام محددة، ويعملون لحسابهم الخاص في أغلب الأحيان. في حين أن العاملين في قطاع الإنشاءات غير المنظم غالبا ما يعملون بأجر، وهم مرتبطون بالقيود والوقت المحدد من قبل صاحب العمل. وقد بينت النتائج ارتفاع عدد أيام العمل للأفراد العاملين في هذا القطاع. حيث أجاب (51.7%) من المستطلعين أن عدد أيام عملهم تتراوح ما بين 250 – 300 يوماً في السنة. أما الأفراد الذين تتراوح عدد أيام عملهم ما بين 200 – 250 يوماً فقد بلغت نسبتهم حوالي 21.8% من المستطلعين. وقد كانت أقل نسبة للأفراد الذين يعملون أقل من 100 يوم في السنة (3.4%) (جدول 2).

جدول 2: توزيع المستطلعين حسب أيام العمل في السنة

عدد أيام العمل في السنة	النسبة المئوية
أقل من 100 يوما	%3.4
100 – 150 يوماً	%11.5
150 – 200 يوما	%11.5
200 – 250 يوماً	%21.8
250 – 300 يوما	%51.7

المصدر: المسح الميداني الذي نفذه معهد ماس لأغراض الدراسة.

Digitized by Birzeit University Library

أما بالنسبة لأجور العاملين في قطاع الإنشاءات غير المنظم، فقد أظهرت النتائج تبايناً واضحاً في معدلات هذه الأجور. إذ تبين أن 16.7% من المستطلعين يحصلون على اجر يومي يتراوح بين 50 – 75 شيكلاً. في حين أن 23.8% من المستطلعين كان معدل أجرهم اليومي يتراوح ما بين 100 – 125 شيكلاً، ويعود السبب في تباين معدلات الأجور هذه، إلى اختلاف أماكن العمل، حيث تختلف أجور العاملين في قطاع الإنشاءات في الاقتصاد المحلي عن أجور أولئك الأفراد العاملين في قطاع الإنشاءات في إسرائيل، خصوصا وأن هناك نسبة مرتفعة من المستخدمين بأجر ضمن هذا القطاع يعملون في إسرائيل. وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه من الممكن أن يكون للتوزيع الجغرافي دور في اختلاف أجور العاملين وتباينها في قطاع الإنشاءات غير المنظم. (جدول 3).

جدول 3: توزيع المستطلعين حسب معدل الأجرة اليومية

معدل الأجرة اليومية	النسبة المئوية
أقل من 50 شيكلاً يومياً	%10.7
50 – 75 شيكلاً يومياً	%16.7
75 – 100 شيكلاً يومياً	%32.1
100 – 125 شيكلاً يومياً	%23.8
125 – 150 شيكلاً يومياً	%16.7

المصدر: المسح الميداني الذي نفذه معهد ماس لأغراض الدراسة.

وقد أظهرت نتائج مسح القطاع غير المنظم الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2003، وجود تباين كبير بين متوسط أجر المستخدمين خارج المنشآت في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) والمستخدمين في إسرائيل. حيث بلغ متوسط الأجر اليومي للمستخدمين في الضفة الغربية حوالي 79 شيكلاً، وفي قطاع غزة بلغ 39.4 شيكلاً، مقابل 122 شيكلاً متوسط الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل. وعلى الرغم من ارتفاع معدل أجور العاملين في القطاع غير المنظم (83.6 شيكلاً يومياً) عن المعدل العام للأجور في الأراضي الفلسطينية (74

Digitized by Birzeit University Library

شيكلاً يومياً)، إلا أن ذلك لا يعني أن دخل هؤلاء الأفراد أفضل من غيرهم، وذلك لعدم انتظام عملهم بشكل عام.

3-5 التعليم والتأهيل المهني

أظهرت نتائج الاستبانة أن غالبية المستطلعين يحملون شهادة الثانوية العامة (40%)، كما أن (40%) من المستطلعين يحملون شهادة الإعدادية العامة فما دون. ومن الملاحظ أن عدد العاملين في قطاع الإنشاءات ينخفض بازدياد المستوى التعليمي، إذ بلغت نسبة المستطلعين الذين يحملون شهادة الدبلوم حوالي (13.3%) والبكالوريوس فأعلى (6.7%). (جدول 4).

جدول 4: توزيع المستطلعين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	النسبة المئوية
إعدادي فما دون	%40
الشهادة الثانوية	%40
دبلوم	%13.3
بكالوريوس فأعلى	%6.7

المصدر: المسح الميداني الذي نفذه معهد ماس لأغراض الدراسة.

وإذا ما قورنت مستويات التعليم للعاملين في قطاع الإنشاءات غير المنظم بتلك المستويات لأولئك العاملين خارج المنشآت أو العاملين في المشاريع الأسرية، فإننا نلاحظ أن هناك تفاوتاً لصالح قطاع الإنشاءات غير المنظم. إذ أن المستوى التعليمي لحوالي 82.8% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت هو إعدادي فما دون، مقارنة بـ 40% من مجموع المستطلعين في قطاع الإنشاءات غير المنظم. وقد يعود السبب في وجود مثل هذا الاختلاف إلى أن بعض الحرف في قطاع الإنشاءات تحتاج إلى شيء من التدريب والمهارات والتعليم، مثل التعامل مع خرائط البناء والحديد والكهرباء وغيرها، والتي تحتاج إلى مستوى معين من التحصيل العلمي.

Digitized by Birzeit University Library

ويتسم العاملون في قطاع الإنشاءات غير المنظم بالافتقار إلى أشكال التأهيل المهني، وقلة التدريب. فقد أظهرت نتائج مسح القطاع غير المنظم أن معظم العاملين في هذا القطاع قد تعلموا المهنة إما من خلال الأسرة (21.2%) أو من خلال أحد الأقارب (27%)، ومنهم من حصل على الحرفة من خلال العمل في إسرائيل (24.8%). في حين أن نسبة العاملين الذين تعلموا المهنة من خلال المدارس الصناعية أو الدورات التدريبية لم تتعدَ (11.9%). كما تظهر النتائج غياب الدورات المهنية والتدريبية التي تقدمها مراكز التدريب والتأهيل المهني لموظفي المؤسسات العاملة في قطاع الإنشاءات غير المنظم، سواء أكانت دورات مالية ومحاسبية أو دورات تسويقية أو دورات كمبيوتر أو غيرها من الدورات الأخرى، في حين أن حوالي (5%) من العاملين في هذه المؤسسات قد حصلوا على دورات تدريبية إدارية.

وتشير النتائج إلى أن (56.2%) من المستطلعين يرجعون إلى مواصفات فنية معتمدة من قبل النقابات والجهات الرسمية كالبلديات ووزارة الحكم المحلي وغيرها من المؤسسات المعنية الأخرى، للقيام بالأعمال المطلوبة منهم. مقابل (43.8%) لا يرجعون إلى أية مواصفات فنية، الأمر الذي يؤدي إلى تدني جودة الخدمات الإنشائية المقدمة، ويشكل خطورة على حياة الأفراد والمواطنين في بعض الأحيان، وخصوصاً الخطورة في أعمال الكهرباء، وتشييد المباني. كما أن عدم إتباع المواصفات الفنية المعتمدة قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الخدمات الإنشائية المقدمة، فضلاً عن ذلك، فإنه قد ينتج العديد من الصدامات بين العامل وصاحب العمل نتيجة لعدم إتباع المواصفات الفنية المعتمدة. أما عن طبيعة هذه المواصفات فقد أظهر (87%) من المستطلعين الذين يرجعون إلى مواصفات فنية أنهم يتبعون المخططات الهندسية، بينما أجاب (13%) بأنهم يتبعون الشركة التي يعملون لديها. (جدول 5). كما لوحظ تدني مستوى التطوير المهني لدى العاملين في قطاع الإنشاءات غير المنظم. إذ أشار 74.4% من المستطلعين إلى أنهم لم يشاركوا في أية دورة مهنية، مقابل 25.6% كانوا قد شاركوا في دورات تدريبية، وقد توزع المشاركون حسب عدد الدورات التدريبية إلى 60% شاركوا في دورة مهنية، في حين شارك 40% في دورتين أو أكثر.

Digitized by Birzeit University Library

جدول 5: توزيع المستطلعين الذين يرجعون
إلى المواصفات الفنية حسب مصدرها

اعتماد مواصفات فنية	النسبة المئوية
مخططات هندسية	%87
مواصفات الشركة التي أعمل لديها	%13

المصدر: المسح الميداني الذي نفذه معهد ماس لأغراض الدراسة.

كما تبين أن معظم العاملين في قطاع الإنشاءات يكتسبون مهاراتهم من خلال خبرات تراكمية من خلال عملهم مساعدين في عدد من المهن، وهناك فئة قليلة من هؤلاء العاملين تكتسب مهارتها من خلال التعلم في مراكز مهنية في مجالات محدودة، ويعتقد كثير من العاملين أنه يمكنهم أن يكتسبوا مهاراتهم بالعمل مع مهنيين محترفين أفضل من التعلم في مراكز التعليم المهني. وقد أظهرت نتائج مسح القطاع غير المنظم (2003) أن حوالي 28.9% من الأفراد المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية هم أعضاء في واحدة على الأقل من الاتحادات والنقابات العمالية الفلسطينية فيما الباقي غير منظمين من قبل أي اتحاد أو نقابة. في حين بلغت نسبة الأفراد الذين هم أعضاء في إحدى النقابات أو الاتحادات حوالي 32.6% من الأفراد المشتغلين في قطاع الإنشاءات غير المنظم. وقد يعود السبب في زيادة نسبة الأفراد العاملين في قطاع الإنشاءات غير المنظم – والذين هم أعضاء في إحدى النقابات أو الاتحادات– إلى الرغبة في الحصول على تعويضات من السلطة الوطنية نتيجة لفقدانهم مصدر رزقهم، وخصوصاً أن معظم هؤلاء المستخدمين هم من المستخدمين في قطاع الإنشاءات غير المنظم في إسرائيل. حيث أن من أهم المشاكل التي تواجه العاملين في قطاع الإنشاءات غير المنظم في إسرائيل هو عدم دفع مستحقاتهم وتعويضاتهم، ودور الاتحادات هنا يكمن في محاولة الحصول على تعويضات هؤلاء العمال وأتعابهم. كما تساهم هذه النقابات والاتحادات في تقديم النصح والإرشاد والتدريب للعاملين في قطاع الإنشاءات غير المنظم، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية لدى العاملين في هذا المجال.

Digitized by Birzeit University Library

4-5 علاقة العاملين بأصحاب العمل

يعتبر عدم إبرام عقود مكتوبة فيما بين العامل وصاحب العمل في قطاع الإنشاءات وغيره من القطاعات الأخرى، من العوامل التي تزيد الأمور سوءا بالنسبة للعاملين. فقد أشار (61.5%) من العمال المستطلعين أنه لا يتم إبرام عقد عمل مع صاحب العمل، في حين أشار (28.2%) منهم إلى وجود عقد عمل مع صاحب العمل. (جدول 6).

جدول 6: توزيع المستطلعين حسب إبرام عقود مع أصحاب العمل

إبرام عقود العمل	النسبة المئوية
يتم إبرام عقد مكتوب مع صاحب العمل.	%28.2
لا يتم إبرام عقد مكتوب مع صاحب العمل.	%61.5
أحيانا.	%10.3

المصدر: المسح الميداني الذي نفذه معهد ماس لأغراض الدراسة.

وقد أظهرت نتائج مسح القطاع غير المنظم أن صفة المستخدمين بأجر هي الصفة الغالبة على الأفراد العاملين في قطاع الإنشاءات غير المنظم (77.2%)، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين يعملون لحسابهم أو لحساب أصحاب العمل حوالي (21.6%)، أما الباقون فقد كانوا من أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر.

وقد أظهرت نتائج الاستبانة تقارب نسبة العاملين الذين واجهتهم مشاكل مع صاحب العمل (55.1%) مقارنة بأولئك الذين لم يواجهوا أية مشاكل (44.9%). وكان من أهم المشاكل التي واجهت العاملين في قطاع الإنشاءات غير المنظم ما يلي:

1. تأخير دفع المستحقات المالية الخاصة بالعاملين.
2. تدني جودة العمل الذي يقدمه بعض العاملين مما يساهم بشكل كبير جداً في ظهور خلافات فيما بين صاحب العمل والعامل.

Digitized by Birzeit University Library

3. ضعف التزام العامل بالموصفات الفنية المطلوبة أو المتفق عليها مع صاحب العمل.
4. تدني الأجور التي يدفعها صاحب العمل لهؤلاء العاملين.
5. المنافسة غير الشريفة فيما بين العاملين في مثل هذه الأعمال.
6. تدني المستوى الفني للعاملين في المهنة.
7. زيادة نسبة وقوع الأخطار على أرواح العاملين والمواطنين وممتلكاتهم.
8. ضعف القدرة على متابعة التطورات التكنولوجية.
9. تدني درجة الالتزام بالعمل بموجب شروط الوقاية من أخطار العمل.
10. غياب الأطر الداعمة للعاملين.

وقد تبين أن آلية العمل في هذا القطاع تقوم على أساس العلاقة ما بين المالك أو صاحب العمل والذي عادة ما يكون فرداً أو مجموعة من الأفراد يرغبون في تنفيذ عمل جزئي في عملية البناء، وبين عامل أو مهني أو مجموعة من العمال والمهنيين على رأسهم (معلم) يكون ذا خبرة في العمل المراد إنجازه، وهو الذي يكون مسؤولاً أمام صاحب العمل عن تنفيذ العمل المطلوب. وعادة ما يكون الاتفاق بين العامل وصاحب العمل اتفاقاً شفوياً، يستند إلى أسس وقواعد شائعة ومتعارف عليها، وفي حالات قليلة يكون هناك اتفاق مكتوب – بين العامل وصاحب العمل- بطريقة مهنية وقانونية سليمة، وأهم ما يتفق عليه بين العامل وصاحب العمل السعر أو الأجر وطريقة الكيل، وقليلاً ما يتم الاتفاق على تفاصيل المواصفات الفنية للأعمال المراد تنفيذها. وفي أغلب الأحيان يكون الاتفاق بين العامل وصاحب العمل (اتفاق مصانعة) أي أن صاحب العمل يقوم بتوريد المواد اللازمة لتنفيذ العمل، وأما العامل أو المهني فيقوم بتنفيذ العمل دون أن يكون مسؤولاً عن عملية توريد المواد، وهذا ما يحصل عادة في أعمال بناء الحجر والطوب وأعمال القصارة والبلاط والطراشة والدهان، وفي بعض الأحيان يكون الاتفاق على العمل مع توريد المواد مثل: أعمال الخشب والنجارة وأعمال الحديد والألمنيوم، حيث يشمل السعر الذي يتفق عليه بين صاحب العمل وبين من ينفذ العمل ثمن المواد المطلوبة لتنفيذ الأعمال، **وكثيراً ما تحصل خلافات بين طرفي العلاقة بسبب عدم كتابة**

Digitized by Birzeit University Library

اتفاقية تبين المواصفات الفنية للأعمال المطلوبة، وعدم توضيح آلية الكيل. وفي بعض الأعمال يطلب إلى العامل أو المهني أن يورد جزءاً من المواد اللازمة لتنفيذ الأعمال، مثل: أعمال التمديدات الكهربائية، والتمديدات الصحية حيث يشمل السعر الذي يتم الاتفاق عليه بين الطرفين قيام العامل بتوريد البرابيش والمواسير اللازمة لعملية التأسيس للتمديدات، أما ما يتبع من أعمال تكميلية مثل القطع والأدوات والمواد اللازمة لاستكمال الأعمال فتكون من مسؤولية صاحب العمل، حيث أن هناك مجالاً واسعاً وكبيراً في تفاوت سعر هذه المواد.

ومن الجدير ذكره أن هناك آلية معتمدة ومتعارفاً عليها في عملية الكيل لمختلف المهن ذات العلاقة بقطاع الإنشاءات، وهذه الآلية تستند إلى اعتماد المتر المربع كوحدة قياس في بعض المهن، مثل: بناء الحجر والطوب والقصارة والبلاط والألمنيوم وحديد حماية الشبابيك، أو المتر الطولي في حديد الدرابزين، أو النقطة في أعمال التمديدات الكهربائية والتمديدات الصحية. وفي بعض الأحيان يتم الاتفاق على سعر (مقطوع) ولا يتم التقيد بالآلية المتعارف عليها.

كما تبين أن هناك اختلافاً في الجهة التي يلجأ إليها العاملون لحل خلافاتهم مع أرباب العمل. حيث أشار (26.9%) من المستطلعين أنهم لا يتوجهون إلى أحد من أجل حل مشاكلهم مع أصحاب العمل، في حين أشار (19.2%) إلى أنهم يلجأون إلى الحل العشائري. وهنا يظهر ضعف أداء الجهاز القضائي الحكومي ودوره، حيث أشار (11.5%) – فقط- أنهم يتوجهون إلى القضاء، أو إلى الشرطة لحل خلافاتهم مع أصحاب العمل في حال حدوثها، ويتضح لنا أن حوالي 5% فقط من المستطلعين يلجأون إلى مكاتب العمل من أجل حل الإشكاليات مع صاحب العمل، ولعل ذلك يعود إلى اقتصار دور مكاتب العمل – في أغلب الأحيان- على التوفيق بين الباحثين عن فرص عمل وأرباب العمل. (جدول 7).

Digitized by Birzeit University Library

جدول 7: توزيع المستطلعين حسب الجهات التي يلجأون إليها لحل الإشكاليات مع صاحب العمل

الجهة التي يلجأ إليها العامل لحل الإشكاليات	النسبة المئوية
مدير العمل	%2.6
مكتب العمل	%5.1
القضاء أو الشرطة	%11.5
لجنة تحكيم	%14.1
الحل العشائري	%19.2
نقابة العمال	%20.5
لا يتوجه إلى أية جهة	%26.9

المصدر: المسح الميداني الذي نفذه معهد ماس لأغراض الدراسة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه حصل تراجع كبير في عدد العاملين في سوق العمل الإسرائيلي في السنوات الأخيرة للأسباب الآتية:

1. سياسة الاحتلال الإسرائيلي في منع العمال الفلسطينيين من العمل في السوق الإسرائيلي، حيث استخدمت هذه السياسة كوسيلة عقاب جماعي ضد شعبنا.
2. سياسة استبدال العمالة الفلسطينية بالعمالة الأجنبية الوافدة من دول أوروبا الشرقية، وجنوب شرق آسيا.
3. تراجع معدلات النمو في الاقتصاد الإسرائيلي بشكل عام، وانخفاض معدلات الطلب على المساكن نتيجة انخفاض معدلات الهجرة اليهودية من الخارج، أضف إلى ذلك الأزمة الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي.

لقد نتج عن ذلك تحول معظم هؤلاء العاملين إلى سوق العمل الفلسطيني، الأمر الذي رفع مستوى العمل وكفاءته في هذا القطاع. حيث يحصل العاملون في قطاع الإنشاءات في إسرائيل على إمكانات وخبرات أفضل، وتكنولوجيا أحدث مما هو مستخدم في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستوى الكفاءة في العمل لدى انتقال هؤلاء العمال من سوق العمل الإسرائيلي إلى سوق العمل الفلسطيني. كما زاد تحول

Digitized by Birzeit University Library

العاملين إلى سوق العمل الفلسطيني من نسبة العاطلين عن العمل، وبخاصة في ظل القيود الإسرائيلية المفروضة على دخولهم إلى إسرائيل. وللوقوف على تصنيف المسجلين كعاطلين عن العمل، يمكن الإطلاع على (جدول 8) والذي يبين عدد المتعطلين المسجلين لدى مكتب تشغيل محافظة طولكرم من العاملين في قطاع الخدمات الإنشائية كنموذج لما هو عليه الحال في المحافظات الأخرى.

جدول 8: توزيع العاطلين عن العمل المسجلين لدى مكتب تشغيل محافظة طولكرم حسب مجال العمل

مجال العمل	عدد المسجلين كمتعطلين عن العمل	النسبة المئوية
بناءون	1192	%19.5
مساعدو بناء	3133	%51.5
أعمال طوبار	171	%2.8
أعمال قصارة	450	%7.4
أعمال بلاط	242	%4
أعمال حدادة	135	%2.2
أعمال نجارة	64	%1
تمديدات صحية	77	%1.3
دهان منزلي	372	%6.1
كهرباء	254	%4.2
المجموع	**6090**	**%100**

المصدر: مكتب تشغيل محافظة طولكرم، 2006

يظهر (جدول 8) أن أكثر من 50% من المسجلين كباحثين عن عمل في منطقة طولكرم هم عمال غير مهرة (مساعدو بناء) بينما تنخفض نسبة العاطلين عن العمل والمتخصصين في حرف معينة مثل: أعمال النجارة، وأعمال التمديدات الصحية، وأعمال الكهرباء، وهذا يظهر أهمية التخصص في مجالات العمل المختلفة في قطاع الإنشاءات.

Digitized by Birzeit University Library

6- اتجاهات التغيّر الكمّي والنوعي في سوق خدمات الإنشاءات والإعمار

شهد سوق العمل في خدمات الإنشاء والإعمار توسّعاً كبيراً من حيث الكم والنوع. فنتيجة لارتباط سوق العمل المحلي الفلسطيني بسوق العمل الإسرائيلي كان هناك أثر واضح في اكتساب عدد كبير من العاملين الفلسطينيين في السوق الإسرائيلي العديد من المهارات والخبرات الأوّليّة، كما أنّ عدداً كبيراً من قوّة العمل استطاعت أن تكتسب خبراتها الأولية نتيجةً لعملها في السوق المحلّي. أما من حيث الكم، فقد كان للسياسة الإسرائيلية - المتمثلة في منع العمّال الفلسطينيين من التوجّه إلى أماكن عملهم، والتراجع الاقتصادي الذي شهدته الأراضي الفلسطينية طوال السنوات الخمس الماضية- أثر واضح في زيادة العرض عن الطلب، ممّا أوجد أعداداً كبيرة من العاملين دون فرص عمل، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى الأجور، وتدني مستوى جودة الخدمات المقدّمة.

وعلى الرغم من التراجع الاقتصادي الذي تشهده الأراضي الفلسطينية، إلا أن الطلب الكامن على الوحدات السكنية لا يزال في ازدياد مستمر نتيجة للنمو السكاني المرتفع، وزيادة تشكيل الأسر الجديدة. ونتيجة لذلك، فانه من المتوقع أن يتحسن أداء هذا القطاع، وبالتالي زيادة استيعابه للعاملين. (جدول 9) يوضح حجم الطلب الكامن[4] المقدر على الوحدات السكنية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2003 - 2012.

[4] الطلب الكامن: هو الطلب الذي يعبر عن رغبة الفرد في الشراء دون أن تتوفر القدرة المالية على الشراء حسب الأسعار الحالية ومستويات الدخل والأذواق وأسعار السلع ذات العلاقة.وقد قدر حجم الاستثمار اللازم لتلبية الطلب الكامن من الاحتياجات السكنية على افتراض أن متوسط مساحة الوحدة السكنية 138 متراً مربعاً، وأن تكلفة المتر المربع تبلغ 400 دولار أمريكي. أي أن متوسط سعر الوحدة السكنية 55.2 ألف دولار أمريكي، تشمل تكلفة البناء والتشطيب والاشتراك بشبكة خدمات البنية التحتية.

Digitized by Birzeit University Library

جدول 9: إجمالي الطلب الكامن المقدر من الوحدات السكنية في الأراضي الفلسطينية

ألف وحدة سكنية

السنة	الوحدات السكنية المطلوبة بسبب تشكيل الأسر الجديدة	الوحدات السكنية المطلوبة بسبب نمو السكان	الوحدات السكنية المطلوب لتخفيض الضائقة السكنية	الوحدات السكنية المطلوبة بسبب استبدال التالف	المجموع
2006	26.2	20.7	4	1.89	52.78
2007	26.8	19.6	4	1.89	52.29
2008	28.3	21.8	4	1.89	56
2009	29.5	20.7	4	1.89	56.09
2010	30.6	20.7	4	1.89	57.19
2011	31.9	18.5	4	1.89	56.29
2012	33.2	17.4	4	1.89	56.49

المصدر: مكحول وعطياني، 2002، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2006.

وبناء على حجم الطلب الكامن فقد قام مكحول وعطياني بتقدير حجم الاستثمار وعدد فرص العمل في قطاع الإسكان خلال الفترة 2003 – 2012 (جدول 10).

جدول 10: حجم الاستثمار وفرص العمل المقدرة في قطاع الإسكان

السنة	الطلب الكامن (مليون متر مربع[5])	حجم الاستثمار المطلوب (مليون دولار)	عدد فرص العمل (ألف عامل)
2006	7.28	2913.46	128.9
2007	7.22	2886.41	127.7
2008	7.73	3091.20	136.8
2009	7.74	3096.17	137
2010	7.89	3156.89	139.7
2011	7.77	3107.21	137.5
2012	7.80	3118.25	138

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2006، مكحول وعطياني، 2002.

[5] تم تحويل مساحات إجمالي الطلب الكامن على الوحدات السكنية إلى طلب كامن بالأمتار المربعة.

Digitized by Birzeit University Library

من جهة أخرى وعلى الرغم من أن اتجاهات التغيّر الكمّي كبيرة في الطلب على الخدمات الإنشائية إلاّ أن التغيّر النوعي ما زال دون المستوى المطلوب، فمستوى التعليم بين أفراد المهن المختلفة ما زال متدنّياً، كما أن مستوى المهارات ومواكبة المتغيرات في عالم المهنة ما زال محدوداً نظراً لغياب الأطر النقابية التي تساهم من خلال عقد دورات تدريبية ودراسية من أجل تعريف الأفراد العاملين بالتطورات الحديثة، وغياب الجهات المشرفة والداعمة لهذه النشاطات. كما يساهم ارتفاع معدلات البطالة إلى حد كبير في إيجاد حراك داخل القوى العاملة بالانتقال من مهنة إلى أخرى دون مراعاة الشروط والمواصفات الفنّيّة المطلوبة، وإتقانها بالشكل الصحيح. بالإضافة إلى أن انخفاض معدلات الأجور نتيجة للمنافسة الكبيرة التي شهدها سوق خدمات الإنشاءات بين العاملين بهدف تأمين فرص عمل ودخل مادّي لا يشجّع إلى – حدٍّ كبير على– تطوير مستوى العاملين. إضافة إلى ذلك كله، فان استمرار نظرة بعض أفراد المجتمع غير الايجابية حول التعليم المهني، وطريقة اكتساب المهنة ساهمت في تدني المستوى النوعي للعاملين في قطاع الإنشاءات غير المنظم. حيث يميل عدد كبير من الأفراد إلى اكتساب هذه المهارات من خلال سوق العمل نفسه وليس من خلال المراكز التدريبية والمعاهد المتخصصة، مما يخفض المستوى النوعي للخدمة المقدمة. وقد يعود السبب في اختيار هؤلاء العمال لتعلم المهنة من خلال ورشة العمل، وليس في المراكز التدريبية أو المعاهد المتخصصة إلى تكلفة الفرصة البديلة، حيث يستطيع العامل من خلال ورشة العمل أن يتعلم المهنة، وفي نفس الوقت يحصل على عائد مادي. في حين يترتب على التزامه بأحد المراكز التدريبية أو المعاهد المتخصصة تكاليف وتبعات مالية بإمكانه تجنبها وتوفيرها. حيث لا يشترط توفر شهادات علمية أو شهادات خبرة من أجل مزاولة المهنة، وبالتالي لا يوجد حافز قوي لدى هؤلاء العمال للالتحاق بهذه المراكز أو المعاهد المتخصصة. كما يمكن إعتبار عدم وجود توعية حول أهمية هذه المراكز والمعاهد من العوامل التي تدفع العمال إلى تعلم المهنة من خلال ورش العمل، وليس من خلال مثل هذه المراكز والمعاهد.

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

7- المؤسسات الداعمة والتشريعات ذات العلاقة بقطاع الإنشاءات غير المنظم

تمت محاولة تنظيم سوق العمل في قطاع الإنشاءات غير المنظم من خلال الأطر النقابية والمهنية ذات العلاقة بهذا القطاع كوزارة العمل وغيرها من النقابات والمراكز التدريبية الأخرى، وقد تم تشكيل عدد من النقابات ذات العلاقة بقطاع الإنشاءات منها ما غلب عليه الطابع السياسي، ومنها ما غلب عليه الطابع المهني. وتقوم هذه الدراسة بإظهار الدور الذي تقوم به، والخدمات التي تقدمها هذه النقابات والمؤسسات.

7-1 وزارة العمل

تقدم وزارة العمل عدداً من البرامج والسياسات المقترحة التي تساهم في تطوير سوق العمل في مجال خدمات قطاع الإنشاءات نذكر من هذه البرامج والسياسات ما يلي:

7-1-1 برامج التدريب المهني

وهي برامج التدريب الأساسي لصغار السن، وبرامج إعادة التدريب لرفع الكفاءة لدى الكبار، وتهدف هذه البرامج إلى الإسهام في إعداد القوى البشرية المدربة في مستوى العمالة الماهرة وشبه الماهرة في مجالات الصناعة والخدمات لتلبية الاحتياجات المجتمعية والتنموية. كما تهدف إلى رفع كفاءة العاملين بهدف تحسين الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتوفير برامج إعادة التدريب، وتحسين فرص الحصول على وظائف.

وتشتمل برامج التدريب في المؤسسات التابعة لوزارة العمل على أكثر من 37 برنامجاً تقدمها تسع مؤسسات في الضفة الغربية، وأربع مؤسسات في قطاع غزة، ويمكن

Digitized by Birzeit University Library

تقسيمها إلى مجموعتين. الأولى: برامج التدريب المهني الصناعي، والمجموعة الثانية: برامج التدريب المهني الموجهة إلى قطاعات التجارة والخدمات.

ويشترط للقبول في هذه المؤسسات تجاوز المتدرب سن السادسة عشرة، وتحقيق المتطلبات الأكاديمية للدورة التي يرغب المتدرب الالتحاق بها. وتقوم هذه المراكز بتقديم عدد من البرامج التعليمية والتدريبية في مجال خدمات الإنشاءات والإعمار، ومن البرامج التدريبية التي تقدم:

1. الحدادة والألمنيوم.
2. النجارة.
3. التمديدات الصّحية.
4. التمديدات الكهربائية.
5. التكييف والتبريد.

حيث تقوم بإعطاء دورات تصل مدتها إلى عشرة شهور، ويحصل المتدرب في نهاية الفترة المقرّرة على شهادة معتمدة للالتحاق بسوق العمل. وبالرغم من أن هذه التخصصات المهنية تعتبر تخصصات تقليديّة، إلاّ أن الطلب عليها ما زال مستمرّاً في سوق العمل، حيث أن سياسة الاحتلال الإسرائيلي طوال العقود الماضية لم تساهم بشكل حقيقي في تطوير هذه المهن. وقد أدخلت تغييرات كبيرة على أداء مراكز التدريب المهني وبرامجها وتمّ توظيف موازنات كبيرة بهدف إدخال التكنولوجيا الحديثة، ورفع قدرات الكادر التعليمي، إلاّ أن الإقبال على هذه المراكز لا يزال ضعيفاً بسبب ثقافة المجتمع الفلسطيني، وميول الأفراد للتّوجّه إلى الجانب الأكاديمي بدل الجانب المهني، ولذلك فإن معظم الذين يلتحقون بهذه المراكز هم من غير القادرين على الاستمرار بالدراسة نتيجة انخفاض مستوى تحصيلهم العلمي (أو رسوبهم الدراسي) مما يساهم في استمرار انخفاض المستوى العلمي للأفراد العاملين وقدراتهم. كذلك فإن هناك قناعة لدى شرائح واسعة بأن اكتساب المهنة من خلال العمل كمساعدين، أفضل من اكتسابها من خلال الالتحاق بأحد مراكز التدريب المهني، وهذا الأمر لا يؤدي إلى حصول تطوّر في المهن.

Digitized by Birzeit University Library

7-1-2 سياسات العمل ومكاتب التشغيل

إن من أهم أعمال وزارة العمل هو اقتراح السياسات المناسبة لسوق العمل التي تساهم في إحداث التوازن بين العرض و الطلب على قوّة العمل. ويتطلب ذلك إجراء دراسات دورية حول احتياجات سوق العمل من التّخصصات المختلفة التي تراعي احتياجات تطوّر الاقتصاد الفلسطيني، و التأثير في مخرجات النظام التعليمي والمهني بما يتناسب مع الطّلب على فرص العمل. ويتوفر لدى وزارة العمل عدد من مكاتب التشغيل في العديد من المحافظات. وتحاول هذه المكاتب التوفيق بين فرص العمل المتاحة والمهارات المتوفرة للباحثين عن عمل.

7-1-3 برامج رفع كفاءة العاملين في المهن المختلفة

تقوم وزارة العمل – سواء بشكل مباشر أو من خلال التنسيق مع عدد من المؤسسات– بتوفير برامج تدريبية وتأهيل للعاملين في مهن معيّنة بهدف رفع قدراتهم وكفاءاتهم، وإكسابهم الخبرات والمهارات المختلفة التي تؤهلهم للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة، وعادةً ما تتم هذه الدورات بدعم من مؤسسات مهنية أجنبيّة.

7-2 نقابة عمال البناء

تعمل هذه النقابة على مستوى الوطن، ولها فروع في مختلف المدن، وتعمل تحت مظلة الإتحاد العام لنقابات فلسطين. وقد زاد عدد المنتسبين إليها في فترة انتفاضة الأقصى للحصول على تأمين الأقصى، وهو تأمين صحي شبه مجاني، أقرته السلطة الوطنية الفلسطينية لمساعدة العمال خلال انتفاضة الأقصى التي أثرت – بشكل واضح– في دخل هؤلاء العمال، ويشترط للحصول على هذا التأمين أن يكون العامل عضواً مسجلاً في إحدى النقابات العمالية، وقد كان من أهداف هذه النقابة:–

Digitized by Birzeit University Library

1. المطالبة بمستحقات عمال البناء والدفاع عن مصالحهم، وتحسين شروط استخدامهم.
2. إقامة ورشات العمل والدورات وفقاً للاحتياجات التدريبية لعمال البناء.
3. إصدار النشرات والبطاقات التي تختص بعمال البناء.

وقد تبين بعد تشخيص أداء هذه النقابة أن عملها يستهدف العاملين في قطاع البناء الرسمي بشكل أساسي، ولا يستهدف العاملين في القطاع غير المنظم، كما أنه يغلب على آلية تشكيلها الطابع السياسي، وليس الطابع المهني، ولذلك فإن دورها محدود في التطوير المهني للعاملين في قطاع البناء.

3-7 النقابة العامة للعاملين في قطاع الكهرباء في فلسطين

بدأ العمل على تأسيس هذه المؤسسة النقابية الهامة منذ العام 1996م واستمر حتى شمل كافة محافظات الضفة الغربية، وتم العمل على تأسيس فروع للنقابة في قطاع غزة، ويقدر عدد العاملين في قطاع الكهرباء في فلسطين بحوالي عشرة آلاف عامل، يعمل قسم منهم في البلديات والمؤسسات والشركات، ويعمل القسم الأكبر في أعمال التمديدات الكهربائية للمنشآت المختلفة، أي ضمن القطاع غير المنظم. ولعل من أهم الأسباب التي دفعت إلى تأسيس هذه النقابة:

1. أهمية مهنة التمديدات الكهربائية في تطوير البنية الأساسية للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.
2. خطورة هذه المهنة على العاملين فيها، وعلى المواطنين أيضاً.
3. أهمية مواكبة التطورات العلمية والمهنية.
4. أهمية وجود مؤسسات تساهم في تنظيم، والدفاع عن حقوق العاملين في المهنة.
5. عدم وجود قوانين في قطاع الكهرباء.
6. العمل لصالح العاملين في المهنة، والصالح العام للوطن.

Digitized by Birzeit University Library

ومن الملاحظ أن هذه النقابة أخذت طابعاً مهنياً، حيث أصدرت كتاباً لاحتساب الأعمال الكهربائية، وعقدت العديد من الدورات وورش العمل لتأهيل العاملين في قطاع الكهرباء، كما سعت إلى إقامة معهد وطني للترخيص والتصنيف، وبحثت في إمكانية إصدار كتاب المواصفات الفنية لتنفيذ الأعمال الكهربائية، وعقدت اتفاقيات مع بعض المؤسسات والبلديات بعدم السماح لأي كهربائي من مزاولة المهنة إلا بعد التقدم لامتحان تعقده النقابة وحصوله على إذن بمزاولة المهنة من النقابة. وبناءً عليه، يمكن اعتبار نقابة العاملين في قطاع الكهرباء أنموذجاً يُحتذى به في إمكانية إنشاء نقابات مهنية أخرى وتأسيسها في الانشطة المختلفة في قطاع الإنشاءات.

7-4 قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لعام 2000

قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بإصدار بعض القوانين والتشريعات ذات العلاقة بتنظيم قطاع الإنشاءات في الأراضي الفلسطينية، حيث تم إصدار قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لعام 2000. وقد تضمّن هذا القانون الحق بتشكيل أقسام نقابية خاصّة بالعاملين في مجال المهن الحرّة. كما يشير القانون بشكل واضح إلى عقود العمل غير محددّة المدّة، أو العقود العرضية التي يمكن أن تبرم بين صاحب العمل وعامل لمدّة محددّة أو غير محددّة، أو لإنجاز عمل معيّن يلتزم بموجبه العامل بأداء عمل لمصلحة صاحب العمل وتحت إدارته وإشرافه، ويلتزم فيه صاحب العمل بدفع الأجر المتفق عليه للعامل.

إن هذا القانون وبهذا النص – وإن كان يمكن تطبيقه على الأعمال التي تمارس ضمن قطاع الإنشاءات غير المنظم – غير مطبّق، لأن غالبيّة أعمال هذا القطاع تتم بدون عقود عمل مكتوبة بين العامل وصاحب العمل، الأمر الذي ينتج عنه مشاكل كثيرة تؤدي في غالب الأحيان إلى ضياع كثير من حقوق العمّال.

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

8- مقترحات لتحسين أداء الخدمات الإنشائية

بناءً على ما سبق من وصف وتحليل لواقع قطاع الإنشاءات غير المنظم، فيمكن الخروج بمجموعة من التوصيات لتحسين جودة الخدمات التي يوفرها للمواطن من جهة، وللحفاظ على حقوق العاملين فيه من جهة أخرى، تشمل اقتراح مشاريع قوانين وأنظمة، وإنشاء مؤسسات تساهم في هذا التحسين.

8-1 اقتراح مشاريع قوانين

8-1-1 قانون التأمينات الاجتماعية

صدر هذا القانون في تشرين أول من العام 2003 في العدد 48 من الجريدة الرسمية، إلا أن قانوناً معدلاً لهذا القانون قدم إلى المجلس التشريعي واجتاز القراءة الأولى في آب 2004 وما زال قيد الدراسة والبحث في أروقة المجلس التشريعي. ويعتمد هذا القانون - بالدرجة الأولى- على قانون العمل، ويشمل ما ينطبق عليه قانون العمل من حيث:

- وجود طرفي إنتاج صاحب عمل وعامل.
- أن تكون المؤسسة المسجلة منتظمة، بمعنى أن تشمل 4 عمال فأكثر.
- أن تتميز العلاقة بين العامل وصاحب العمل بالثبات والاستمرارية.

ويشمل هذا القانون العاملين في القطاع الخاص فقط، بحيث يتضامن كل من صاحب العمل والعامل في دفع اشتراكات شهرية لمؤسسة التأمينات الاجتماعية من أجل تغطية تأمين إصابات العمل، والعجز والوفاة، وكذلك - أيضاً- تأمين الشيخوخة. ويتشكل بموجب هذا المشروع مجلس إدارة للمؤسسة يكون ممثلاً لأطراف العمل الثلاثة: الحكومة، وأصحاب العمل، والعمال. وقد لوحظ بأن المشروع لا يشمل العاملين في

Digitized by Birzeit University Library

الأعمال الحرة أو الموسمية (القطاع غير المنظم) ولذلك لا بد من العمل على إدخال تعديلات على القانون قبل إقراره بحيث يشمل العاملين في الأعمال الحرة أو الموسمية أسوة بنظام التأمينات الاجتماعية المعمول به في الأردن ومعظم الدول العربية، حيث يسمح للعاملين في القطاع غير المنظم بدفع اشتراكات شهرية منتظمة لقاء الانتفاع بالخدمات التي تقدمها المؤسسة مثل إصابات العمل والعجز والوفاة والشيخوخة. كما يعتبر عدم توفر تأمين أو ضمان اجتماعي من أهم المشاكل التي يواجهها العاملون في قطاع الإنشاءات غير الرسمي في حالة العجز أو الشيخوخة، ولعل إقرار قانون التأمينات الاجتماعية بعد تعديله - بحيث يشمل العاملين في القطاع غير الرسمي- يعطي ضمانة لمستقبل هؤلاء العاملين، ويشجع عددا أكبر من العاملين على الدخول إلى هذا القطاع.

8-1-2 قانون التنظيم النقابي

أعد هذا القانون من قبل وزارة العمل، وتم تقديمه إلى المجلس التشريعي لإقراره، وقد قبل بالمناقشة العامة، وقد أبدى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين تحفظاً على بعض بنود مشروع القانون لتعارضها مع مبدأ الحريات النقابية واتفاقيات العمل العربية واتفاقيات العمل الدولية، وخصوصاً اتفاقيات رقم 87، و98، و151[6]. وهناك مشروع قانون خاص بنقابة الكهربائيين الفلسطينيين مقدم - أيضاً- إلى المجلس التشريعي لإقراره، وهو قيد الدراسة الآن. ويشير مشروع نقابة الكهربائيين الفلسطينيين إلى أنه سيكون للنقابة شخصية اعتبارية، وتتمتع بالاستقلال الذاتي في كافة المجالات. وتعمل النقابة حسب المشروع المقترح على تحقيق عدة أهداف، منها: تنظيم مزاولة المهنة ابتغاء الارتفاع بمستواها العلمي والمهني. والارتقاء بالمستوى العلمي والمهني للكهربائيين، وتنشيط البحث العلمي في هذا القطاع ودعمه، والمساهمة في تخطيط

---

[6] ✧ **اتفاقية رقم 87:** الاتفاقية الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي، اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في 9 تموز 1948، في دورته الحادية والثلاثين.

✧ **اتفاقية رقم 98:** الاتفاقية الخاصة بتطبيق مبادئ الحق في التنظيم النقابي وفي المفاوضة الجماعية، اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في 1 تموز 1949، في دورته الثانية والثلاثين.

✧ **اتفاقية رقم 151:** الاتفاقية الخاصة بحماية حق التنظيم النقابي، وإجراءات تحديد شروط الاستخدام في الخدمة العامة، اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في 27 حزيران 1978 في دورته الرابعة والستين.

Digitized by Birzeit University Library

وتطوير برامج التعليم والتدريب الكهربائي والصناعي والمهني والعمل على رفع مكافأة العاملين في حقل قطاع الكهرباء، والمساهمة في دراسة المواضيع ذات الطابع المشترك بين البلاد العربية والعالمية، وتبادل المعلومات والخبرات والمطبوعات فيما بينها، والتعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية في فلسطين بصفة النقابة هيئة استشارية في مجال تخصصها.

8-2 اقتراح إنشاء مؤسسات خاصة تخدم قطاع العمال

هناك نقص في المعلومات المتوفرة عن العاملين في قطاع الإنشاءات، وذلك بسبب عشوائية العمل والتنقل السريع بين المهن. إضافة إلى عدم وجود تعريف واضح لعامل الإنشاءات، وضعف دور النقابات العمالية والمهنية المتخصصة. فهناك حاجة ماسة لإنشاء مؤسسات تعنى بخدمة قطاع العمال، وحماية حقوقهم وتطويرهم مهنياً وفنيا، ومن هذه المؤسسات:

8-2-1 مؤسسة الضمان الاجتماعي

تعمل على تغطية نفقات إصابات العمل والعجز والوفاة والشيخوخة، ويستند عمل هذه المؤسسة إلى قانون التأمينات الاجتماعية، والمقدم – حالياً- إلى المجلس التشريعي لإقراره، ولذلك، لا بد من العمل على الإسراع في إنجاز هذا القانون لفتح الباب أمام إنشاء هذه المؤسسة الهامة والضرورية، والتي يوجد مثيل لها في عدد من الدول العربية وغيرها.

8-2-2 محاكم عمالية مختصة

تهتم هذه المحاكم بالعاملين في القطاع الخاص بشكل خاص، حيث تعمل على حماية العمال والحفاظ على حقوقهم، كحمايتهم من الفصل التعسفي، أو تعطيل أجورهم، أو تكليفهم بأعمال لا تتوافق مع طبيعة أعمالهم المتعاقد عليها. وتهدف هذه المحاكم إلى

Digitized by Birzeit University Library

الإسراع في البت في القضايا العمالية، لان مثل هذه القضايا لا يحتمل التأخير، لأنها ترتبط برواتب العاملين وحقوقهم. كما تهدف هذه المحاكم – أيضاً– إلى فض النزاعات والخلافات المتعلقة بقضايا العمل والعمال، وتكون بموازاة محاكم الصلح والمحاكم الشرعية، أي أن هناك محاكم لوائية موجودة في كل محافظة، ومحاكم قطرية على مستوى الوطن، مثل: محاكم الاستئناف. وهذه ليست التجربة الأولى التي يتم فيها إنشاء محاكم عمالية مختصة، إذ أن مثل هذه المحاكم موجود في عدد من الدول المجاورة، ودول العالم، ولها استقلاليتها القضائية.

8-2-3 نقابات مهنية متخصصة

لا بد من إنشاء نقابات عمالية مهنية، تجمع العاملين في مهنة محددة ضمن إطار خاص، وليس ضمن إطار عام، مثل نقابة الكهربائيين الفلسطينيين التي تجمع العاملين في قطاع الكهرباء، ويغلب عليها الطابع المهني، وتقوم على تطوير العاملين في هذا القطاع مهنياً من خلال عقد دورات متخصصة، وعقد امتحانات تفحص مؤهلات المتقدم إلى العمل ومستواه في هذه المهنة، وتفرض قيوداً تمنع أي شخص غير مؤهل من العمل في هذه المهنة، وذلك بالتعاون مع عدد من البلديات والمؤسسات، كما تفرض نظاماً للكيل، وحساب الأعمال من شأنهما أن يحولا دون حصول إشكاليات بين العامل وأصحاب العمل.

إن مثل هذه الأطر المهنية يمكن أن يكون لها دور فاعل في رفع مستوى العاملين في قطاع الإنشاءات وكفاءتهم، كما يمكن أن يكون لها دور في تحديد الأسعار والأجور، وتضع حداً للمنافسة غير الشريفة في إطار المهنة الواحدة، وترتقي بمستوى العاملين في مهنة ما، إلى درجة الالتزام بالمواصفات الفنية التي يمكن أن تعتمدها هذه المؤسسة.

8-2-4 مدارس تعليم المهن الإنشائية

وهذه المدارس تكون متخصصة للتدريب في مهن معينة، مثل: الطوبار والبلاط والقصارة والتمديدات الكهربائية والتمديدات الصحية وغيرها، وتقوم بتعليم الدارسين

Digitized by Birzeit University Library

فيها من خلال دورات تأهيلية يتم خلالها إعطاء المهارات الأساسية اللازمة لتعلم المهنة، وكذلك التعريف بالمواصفات الفنية المطلوب الالتزام بها، إضافة إلى تعليم الدارسين أصول عقد الاتفاقيات بين العامل وصاحب العمل، وكذلك التركيز على الأخلاقيات في التعامل المهني. وهذه المدارس يمكن أن تكون منتشرة على مستوى الوطن، ويحصل الدارس فيها على شهادة تؤهله للعمل في المهنة التي درس فيها بعد نجاحه في امتحان خاص يتقدم له.

8-2-5 مؤسسة لترخيص مزاولة المهنة

ضرورة وضع آلية لترخيص العاملين في الخدمات الإنشائية كشرط لمزاولة المهنة، بما يضمن توفر حد معين من المؤهلات الفنية عند من يعمل في هذه الخدمات. وستعمل هذه الآلية على الارتقاء بجودة الخدمات الإنشائية المقدمة من جهة، ووضع معايير لتقييم الأداء من جهة أخرى.

8-2-6 نشر الوعي بأهمية التعليم المهني

يتوجب تشجيع الطلبة على الالتحاق بالمدارس الصناعية في المرحلة الثانوية، والالتحاق بالكليات المهنية التي تمنح درجة الدبلوم في العديد من التخصصات بعد النجاح في شهادة الدراسة الثانوية.

8-2-7 تفعيل دور مؤسسة المواصفات والمقاييس الفنية الفلسطينية

هناك ضرورة لنشر المواصفات التي يتم إعدادها على المهنيين العاملين في قطاع الإنشاءات وتعميمها، وعقد دورات لهؤلاء العاملين في مختلف القطاعات. كما أن هناك حاجة لوجود جهات مسؤولة عن تنفيذ المواصفات التي تقرها هذه المؤسسة، وللتحقق من الالتزام بها على أرض الواقع، وعدم تركها حبيسة أدراج المكاتب.

Digitized by Birzeit University Library

وأخيراً، لا بد من تفعيل دور وزارة الأشغال العامة والإسكان في متابعة هذا القطاع، وذلك من خلال إعداد القوانين والتشريعات التي تضمن حقوق العاملين وأصحاب العمل. إضافة إلى دور الوزارة في مراقبة ظروف العمل، وحل النزاعات والخلافات بين الأطراف المعنية. كما أنه من الضروري عقد امتحانات مهنية للعاملين في هذا القطاع من قبل جهات متخصصة، من أجل التأكد من حصولهم على المعرفة والخبرة المطلوبتين، مما يضمن جودة الخدمات المقدمة من جهة، والحفاظ على سلامة العاملين والمواطنين من جهة أخرى.

Digitized by Birzeit University Library

المراجـــــع

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، المؤتمر الدستوري الثاني، أيار 2004.

البرغوثي، سفيان وقنعير، أيمن. خصائص العاملين خارج المنشآت في الأراضي الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون ثاني 2005.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي، 2004.

ـــــــــــــ، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي، 2005.

عبد الكريم، رياض. قطاع الإنشاءات في فلسطين، الأوضاع الراهنة والآفاق المستقبلية، دراسة مقدمة إلى مركز تطوير القطاع الخاص، تشرين أول 2002.

مكحول، باسم، وعطياني، ونصر. دور قطاع الإنشاءات والإسكان في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، كانون الأول 2002.

وزارة العمل، قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000، 2002.

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

ملحـــق (1): استبانة دراسة واقع قطاع الإنشاءات غير المنظم

1. العمر:.....
2. مكان السكن:.....

3. الحالة الاجتماعية: ☐ أعزب ☐ متزوج ☐غير ذلك

4. طبيعة العمل أو المهنة:.....

5. المؤهل العلمي: ☐ أمي ☐ ابتدائي ☐ إعدادي
☐ ثانوي ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس فأعلى

6. عدد أيام العمل في السنة:.....
7. معدل عدد ساعات العمل يوميا:.....
8. معدل الأجرة اليومية:.....شيكل
9. هل أنت عضو في أية إتحادات نقابية أو مهنية ؟ ☐ نعم ☐ لا
10. هل تعمل بمفردك أو من خلال شركة مقاولات رسمية ؟
☐ نعم ☐ لا ☐ كليهما

11. إذا كنت تعمل بمفردك فهل تنظم عقد عمل مع المالك ؟
☐ نعم ☐ لا

12. هل قمت بتطوير نفسك من خلال دورات مهنية
☐ نعم ☐ لا

13. إذا كانت الإجابة على السؤال السابق (نعم) فكم عدد الدورات التي شاركت فيها خلال الخمس سنوات الماضية و أين شاركت فيها ؟
.....
.....

Digitized by Birzeit University Library

14. هل واجهتك مشاكل مع المالكين خلال عملك ؟ ☐ نعم ☐ لا

15. إذا كانت الإجابة على السؤال السابق (نعم) فما هي طبيعة هذه المشاكل؟

.....

.....

16. في حال حصول إشكال بينك و بين صاحب العمل، ما هي الجهات التي ترجع إليها ؟

.....

.....

17. هل ترجع إلى مواصفات فنية معتمدة خلال قيامك بتنفيذ الأعمال المطلوبة منك ؟

☐ نعم ☐ لا

18. إذا كانت الإجابة على السؤال السابق (نعم) فما هي هذه المواصفات ؟

.....

.....

19. ما هي أهم المشاكل التي تواجهك في عملك ؟

.....

.....

20. ماذا تقترح بخصوص تحسين وضعك المهني ؟

.....

.....

Digitized by Birzeit University Library

قائمة منشورات

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس

1- الاقتصاد الكلي والبيئة التنموية:

1-1 أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1995 (نافذ).
1-2 نحو استراتيجية تنموية فلسطينية، (نافذ)1996.
1-3 مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1997.
1-4 تنمية رغم الصعاب، 1999.
1-5 مشاريع القطاع غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة: دراسة حالات، 2000.
1-6 تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر، 2001.
1-7 تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2000/9/28-2001/6/30، 2001.
1-8 مدخل نظري: نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، 2003.
1-9 تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، 2003.
1-10 الإطار المتكامل للاقتصاد الفلسطيني – سياسات التجارة والعمل: نتائج أولية، (إنجليزي فقط) 2004.
1-11 القطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة الخصائص الاجتماعية الاقتصادية العامة، 2004.
1-12 كلمات وأوراق العمل المقدمة في مؤتمر أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة المنعقد بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في 2005/4/13، 2005.
1-13 نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، 2005.
1-14 السياسات الاقتصادية الكلية المحتملة وأثرها على سوق العمل في قطاع غزة: نتائج محاكاة النموذج القياسي، 2005.
1-15 نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، 2005.

2- سياسات التنمية البشرية والعمالة

2-1 برنامج التشغيل في الضفة الغربية و قطاع غزة، 1996.
2-2 برامج أيجاد فرص العمل في الضفة الغربية و قطاع غزة، 1996.
2-3 العمل الفلسطيني في إسرائيل: 1967-1997، 1998.
2-4 البنود المتعلقة بالعمل في بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية: مراجعة نقدية، 1999.
2-5 تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية، 2000.
2-6 محددات القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2001.
2-7 سياسات تحسين القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة: البدائل المتاحة، 2001
2-8 تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني، 2002
2-9 مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية، 2004.

Digitized by Birzeit University Library

2-10 سياسات تطوير نوعية مهنة التعليم في الأراضي الفلسطينية، 2006.

3- السياسات المالية

3-1 الموازنة الفلسطينية للعام 1995 (نافذ).

3-2 تقييم أولي للنظام الضريبي في الضفة الغربية و قطاع غزة، 1996.

3-3 السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة، 2002.

3-4 هيكل الموازنة العامة الفلسطينية، 2002.

3-5 الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2002.

3-6 تقييم أداء وزارة المالية الفلسطينية، 2004.

3-7 الموازنة العامة الفلسطينية من حيث توازنها إزاء النوع الاجتماعي، 2005

4- السياسات النقدية

4-1 القطاع المصرفي الفلسطيني: دراسة إحصائية - العدد 1، 1995 (نافذ).

4-2 القطاع المصرفي الفلسطيني: دراسة إحصائية - العدد 2، 1995 (نافذ).

4-3 مراقبة البنوك، 1995 (ليس للتوزيع).

4-4 النظام المصرفي الفلسطيني: الواقع والإمكانات، 1996.

5- السياسات التجارية

5-1 الترتيبات الجمركية الفلسطينية الإسرائيلية: البحث عن العدالة في توزيع الإيرادات الجمركية، 1995.

5-2 التجارة الخارجية السلعية للضفة الغربية وقطاع غزة: الإمكانات والآفاق، 1995.

5-3 العلاقات التجارية بين فلسطين وإسرائيل: منطقة تجارة حرة أم اتحاد جمركي، 1996.

5-4 بيانات التجارة الخارجية (السلعية) قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات ومقترحات للتطوير، 2000.

5-5 علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي: الإطار الحالي والعلاقة المستقبلية، 2000.

5-6 التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية: واقعها وآفاقها المستقبلية، 2000.

5-7 التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية، 2000.

5-8 التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية: واقعها وآفاقها المستقبلية، 2000.

5-9 مصادر ومنهجية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية الخدمية، 2000.

5-10 فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، 2001.

5-11 السياسات التجارية الفلسطينية: البدائل والخيارات المتاحة، 2002.

5-12 التجارة الخدمية الفلسطينية: الواقع والآفاق، 2002.

5-13 تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية، 2002.

5-14 آفاق التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي، 2002.

5-15 متطلبات تطوير العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-العربية، 2003.

5-16 واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية، 2003.

5-17 المهام المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية، 2005.

Digitized by Birzeit University Library

6- القطاعات الإنتاجية

6-1 القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية مقارنة بالصناعة الأردنية، 1996.
6-2 فرص وإمكانيات التصنيع في فلسطين، 1997.
6-3 تأثير العملية السلمية على صناعة النسيج والملابس في فلسطين، 1997.
6-4 فلسطين وإسرائيل: علاقات التعاقد من الباطن في صناعة الملابس، 1997.
6-5 قطاع السياحة الفلسطيني: الوضع الراهن وإمكانيات المستقبل، 1997.
6-6 صناعة الدباغة والصناعات القائمة على استغلال الجلود الطبيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة: الظروف الحالية والآفاق، 1998.
6-7 صناعة المحاجر والكسارات والمناشير في الضفة الغربية وقطاع غزة: الواقع والآفاق، 1999.
6-8 الصناعة الدوائية في فلسطين: الواقع والآفاق، 1999.
6-9 إعادة هيكلة صناعة الملابس في فلسطين: للتكيف مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، 2000. (ماس والمنتدى).
6-10 صناعة الأحذية في فلسطين وقدرتها على مواجهة التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، 2000
6-11 استراتيجية وسياسات التصنيع الفلسطينية: المقومات والخيارات المتاحة في المديين القصير والطويل، 2001.
6-12 صناعة البرمجيات في الضفة الغربية وقطاع غزة: الواقع والآفاق، 2002.
6-13 دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، 2002.
6-14 دور قطاع الإنشاءات والإسكان في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، 2002.
6-15 قطاع الخدمات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، 2003.
6-16 هيكل التكاليف واقتصاديات الحجم في الصناعات الفلسطينية وأثرهما على القدرة التنافسية، 2004.
6-17 القدرة التنافسية للتمور الفلسطينية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير، 2004.
6-18 اقتصاديات الزراعة في محافظتي طولكرم وقلقيلية: أساليب تحسين ربحية المزارعين المتأثرين بجدار الفصل، 2005

7- التشريعات والقوانين الاقتصادية والاجتماعية

7-1 مراجعة نقدية لمشروع قانون المصارف الفلسطيني، 2000.
7-2 مراجعة نقدية لمشروع قانون الصناعة الفلسطيني، 2001.
7-3 مراجعة نقدية لمشروع قانون الزراعة الفلسطيني، 2001.
7-4 مراجعة نقدية لمشروع قانون إيجار المساكن والعقارات التجارية، 2001.
7-5 مراجعة نقدية لمشروعي قانوني حماية الملكية الصناعية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، 2003.
7-6 مراجعة نقدية لمشروع قانون التجارة الفلسطيني، 2003.
7-7 مراجعة نقدية لمشروع قانون المنافسة الفلسطيني، 2003.
7-8 مراجعة نقدية لمشروع قانون الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطيني، 2004.
7-9 مراجعة نقدية لمشروع قانون حماية المستهلك الفلسطيني، 2004.
7-10مراجعة نقدية لمشروع قانون الدين العام الفلسطيني، 2005.
7-11مراجعة نقدية لمشروع قانون الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والإتحادات الصناعية التخصصية، 2005.
7-12مراجعة نقدية لمشروع قانون الامتياز الفلسطيني، 2005.
7-13مراجعة نقدية لمشروعي قانوني المبادلات والتجارة الإلكترونية وتنظيم التوقيعات الإلكترونية، 2006.

Digitized by Birzeit University Library

التقارير الدورية:

أ- المراقب الاقتصادي

1. عدد رقم 1، حزيران 1997.
2. عدد رقم 2، كانون أول 1997.
3. عدد رقم 3، حزيران 1998.
4. عدد رقم 4، كانون أول 1998.
5. عدد رقم 5، حزيران 1999.
6. عدد رقم 6، نيسان 2000.
7. عدد رقم 7، كانون أول 2000.
8. عدد رقم 8، كانون أول 2001.
9. عدد رقم 9، كانون أول 2002.
10. عدد رقم 10، كانون أول 2003.
11. عدد رقم 11، كانون أول 2004.

ب- المراقب الاجتماعي

1. عدد رقم 1، كانون ثاني 1998.
2. عدد رقم 2، كانون ثاني 1999.
3. عدد رقم 3، شباط 2000.
4. عدد رقم 4، أيار 2001.
5. عدد رقم 5، أيار 2002.
6. عدد رقم 6، آذار 2003.
7. عدد رقم 7، نيسان 2004.
8. عدد رقم 8، أيار 2005.

ج- المراقب الاقتصادي-الاجتماعي(الربعي)

1. عدد رقم 1، نيسان 2005.
2. عدد رقم 2، تموز 2005.
3. عدد رقم 3، تشرين الأول 2005.
4. عدد رقم 4، كانون الثاني 2006.
5. عدد رقم 5، أيار 2006.
6. عدد رقم 6، آب 2006.

الدراسات والأبحاث الاجتماعية

1. نظام التكافل الاجتماعي غير الرسمي (غير الممأسس) في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1997
2. مؤسسات الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1997.
3. صناديق التقاعد والتأمين الصحي في أماكن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1997
4. التمويل غير الرسمي ومؤسسات الإقراض غير الربحية، في الضفة الغربية وقطاع غزة 1998.
5. نحو نظام ضمان اجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1998.
6. الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2000.
7. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2001.

Digitized by Birzeit University Library

8. علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين، 2001.
9. مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة، 2006.

أوراق للنقاش

1. أسعار المستهلك، المسح الديمغرافي للعام 1995 (1996) (نافذ).
2. الصحة في فلسطين، الإمكانيات والتحديات، 1997.
3. البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة: المؤسسات والنمو، 1997.
4. المسح الصناعي / مسح الخدمات-1994: نتائج أساسية، التقرير الأول، 1997.
5. الحسابات القومية الفلسطينية -1994: تقديرات أولية، 1997.
6. خيارات السياسات التجارية للضفة الغربية وقطاع غزة، 1997.
7. السياسة النقدية في ظل غياب عملة وطنية وفي ظل مجلس عملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2000.

قام ماس بمهام سكرتاريا منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين للفترة 1997/3/1 – 1999/12/31 – وتم إصدار ونشر الدراسات التالية:

1. مصادر تمويل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية غير المالية: قبل اتفاق أوسلو وبعده، 1993-1998
2. المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية: نحو علاقة تكاملية، 1999.
3. بيوت المسنين في الضفة الغربية وقطاع غزة: واقع وافاق مستقبلية، 1999.
4. السياحة الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1999.
5. فصل الضفة عن القطاع: مأزق تفاوضي أم خيار إسرائيلي استراتيجي؟، 1999.
6. محددات المشاركة النسائية في سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1999.
7. مشاريع الأعمال الصغيرة الفلسطينية في الضفة الغربية: طبيعتها وشروط نجاحها، 1999.
8. البطالة في الأراضي الفلسطينية: الواقع وآفاق الحل، 1999.
9. التعليم العالي الفلسطيني: بين القطاع العام والخصخصة، 1999.
10. الأسر التي ترأسها نساء: النقاش العالمي والواقع الفلسطيني، 1999.
11. إعادة هيكلة صناعة الملابس في فلسطين للتكيف مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، 2000. (ماس والمنتدى)
12. التأقلم مع التغيير: دراسة حالة لاربع منظمات أهلية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (1994-1998)، 2000.

للحصول على المنشورات: يرجى الاتصال بالمدير الإداري والمالي للمعهد.

Digitized by Birzeit University Library

MAS Discussion Papers

1. Trade Policy of the West Bank and Gaza Strip, 1997.
2. Health in Palestine: Potential and Challenges, 1997.
3. Infrastructure in the West Bank and Gaza Strip: Institutions and Growth, 1997.
4. Monetary Policy in the Absence of a National Currency and Under Currency Board in West Bank and Gaza Strip, 2000.
5. Bulletin of Consumer Prices and Demographic Survey, 1996. (Out of print).
6. The Industrial and Services Survey – Main Results, Report No.1 1997.
7. National Accounts for 1994, 1997.

MAS acted as secretariat for the Social and Economic Policy Research in Palestine (PRIP) for the period from 1/3/1997 to 31/12/1999 and published the following studies:

1. The Capital Structure of the Non-Financial Corporate Sector in Palestine: A Comparative Study, Pre and Post 1993 Oslo Accords, 1998. (Arabic only).
2. Voluntary Community Organizations and the Palestinian National Authority: Towards an Integrated Relationship, 1999. (Arabic only).
3. Homes for the Elderly in Palestine: Reality and Future Prospects, 1999. (Arabic only).
4. Cultural Tourism in the West Bank and Gaza Strip, 1999. (Arabic only).
5. The Separation of the West Bank from the Gaza Strip: A Negotiating Dilemma or a Strategic Israeli Policy? 1999. (Arabic only).
6. The Determinants of Labor Force Participation Rate for Women in the West Bank and Gaza Strip, 1999.
7. Palestine Small Business Enterprise: The Nature and Causes of Success, 1999.
8. Higher Education in Palestine: Between Public Sector and Privatization, 1999. (Arabic only).
9. Unemployment in Palestinian Territories: Current Situation and Perspectives, 1999. (Arabic only).
10. Female-Headed Households: The Global Debate and the Palestinian Context, 1999.
11. Restructuring of the Garment Industry in Palestine: Adjustment to Local, Regional and International Changes, 2000. (Arabic only).
12. Adapting to Change: The Case Study of Four Palestinian NGOs in the West Bank and Gaza Strip (1994-1998), 2000.

All publications are published in Arabic and English in one volume unless otherwise stated.

Digitized by Birzeit University Library

Periodicals

a. **MAS Economic Monitor**
MAS Economic Monitor. Issue No.1. 1997
MAS Economic Monitor. Issue No.2. 1997
MAS Economic Monitor. Issue No.3. 1998
MAS Economic Monitor. Issue No.4. 1998
MAS Economic Monitor. Issue No.5. 1999
MAS Economic Monitor. Issue No.6. 2000
MAS Economic Monitor. Issue No.7. 2000
MAS Economic Monitor. Issue No.8. 2001
MAS Economic Monitor. Issue No.9. 2002
MAS Economic Monitor. Issue No.10. 2003
MAS Economic Monitor. Issue No.11. 2004

b. **MAS Social Monitor**
MAS Social Monitor Issue No. 1 1998.
MAS Social Monitor Issue No. 2 1999.
MAS Social Monitor Issue No. 3 2000.
MAS Social Monitor Issue No. 4 2001.
MAS Social Monitor Issue No. 5 2002.
MAS Social Monitor Issue No. 6 2003.
MAS Social Monitor Issue No. 7 2004.
MAS Social Monitor Issue No. 8 2005.

c. **Economic &Social Quarterly Monitor**
Issue No. 1st Q, April 2005
Issue No. 2nd Q, July 2005
Issue No. 3rd Q, October 2005
Issue No. 4thQ, January 2006
Issue No. 5thQ, May 2006
Issue No. 6thQ, August 2006

Social Studies

1. Informal Social Support System (non-institutionalized) in the West Bank and Gaza Strip, 1997.
2. Living Standards in the West Bank and Gaza Strip, 1997.
3. Social Support Institutions in the West Bank and Gaza Strip, 1997. (Arabic only).
4. The Workplace as a Source of Pension Benefits and Health Insurance in the West Bank & Gaza Strip, 1997.
5. Informal Finance and Lending NGOs in the West Bank and Gaza Strip, 1998.
6. Towards a Social Security System in the West Bank and Gaza Strip, 1998.
7. Internal Migration and Palestinian Returnees in West Bank and Gaza Strip, 2000.
8. Mapping of Palestinian Non-Governmental Organizations in the West Bank and Gaza Strip, 2001.
9. Relationship Between Palestinian Non-Governmental Organizations and the Palestinian National Authority and Donors, 2001.
10. The Concept of Social Capital and its Relevance to the Occupied Palestinian Territory, 2006.

Digitized by Birzeit University Library

6.4 The Palestinian Tourism Sector: Present State and Future Prospects, 1997.
6.5 Palestine and Israel: Subcontracting Relations in the Garment Industry, 1997.
6.6 Tanning and Natural Leather Based Industries in West Bank & Gaza: Current Status and Prospects, 1998.
6.7 Quarrying, Crushing and Stone Industries in Palestine: Current Situation and Prospects, 1999.
6.8 The Pharmaceutical Industry in Palestine: Reality and Future Prospects, 1999. (Arabic only with English abstract).
6.9 Footwear Industry in Palestine: Ability to Adjust to Local, Regional and International Challenges, 2000. (Arabic only with English abstract).
6.10 Palestinian Industrialization Policies and Strategy: Short and Long Term Options Available, 2001
6.11 Software Industry in the West Bank and Gaza Strip: Reality and Prospects, 2002.
6.12 The Role of Industrial Sector in Palestinian Economic Development, 2002.
6.13 The Role of Construction and Housing Sector in Palestinian Economic Development, 2002.
6.14 Financing Palestinian University Education: Prospects for Improvement, 2002.
6.15 Palestinian Services Sector and its Role in Economic Development, 2003.
6.16 Cost Structure, Economies of Scale and Their Effect on the Competitiveness of Palestinian Industries, 2004.
6.17 The Competitiveness of the Palestinian Dates (Medjool) in the Local and Export Markets, 2004.
6-18 The Economics of Agriculture in Tulkarem and Qalqilya Districts: Improving the Profitability of Farmers Affected by the Separation Wall, 2005.

7. Economic, Commercial and Social Legislation

7-1 Critical Review of the Draft Palestinian Banking Law, 2000.
7-2 Critical Review of the Draft Palestinian Industrial Law, 2001.
7-3 Critical Review of the Draft Palestinian Agricultural Law, 2001.
7-4 Critical Review of the Draft Palestinian Law on Renting Residential and Commercial Properties, 2001.
7-5 Critical Review of Industrial Property Protection Law and Copyright and Neighboring Rights Law, 2003.
7-6 Critical Review of the Proposed Palestinian Commercial Law, 2003.
7-7 Critical Review of Palestinian Competition Law, 2003.
7-8 A Critical Review of the Draft Palestinian Chambers of Commerce, Industry and Agriculture Law, 2004
7-9 A Critical Review of the Proposed Palestinian Consumer Protection Law, 2004.
7-10 A Critical Review of the Proposed Palestinian Public Debt Law, 2005.
7-11 A Critical Review of the Proposed Palestinian Federation of Industries and Specialised Industrial Unions Law, 2005.
7-12 A Critical Review of the Proposed Palestinian Concessions Law, 2005.
7-13 Critical Review of the Proposed Palestinian Electronic Commerce and Signatures Laws, 2006.

Digitized by Birzeit University Library

3.3 Impact of Palestinian Trade and Fiscal Policies on Trade and Budget Deficits, 2002.
3.4 Structure of the Palestinian Public Budget, 2002.
3.5 Investment and the Investment Environment in the West Bank and Gaza Strip, 2002.
3.6 Evaluating the Performance of the Palestinian Ministry of Finance, 2004.
3.7 Improving the Gender-Sensitivity of the Palestinian National Budget, 2005.

4. Monetary Policies

4.1 Palestinian Banking Sector: Statistical Review Issue 1, 1995. (Out of print).
4.2 Palestinian Banking Sector: Statistical Review Issue 2, 1995. (Out of print).
4.3 Banking Regulations, 1995 (not for distribution).
4.4 The Palestinian Banking System: Reality and Potential, 1996.

5. Trade Policies

5.1 Palestinian-Israeli Trade Arrangements: Searching for Fair Revenue Sharing, 1995.
5.2 Potential Merchandise Trade of the West Bank and Gaza Strip, 1995. (Arabic only).
5.3 Trade Relations between Palestine and Israel: Free Trade Area or Customs Union? 1996.
5.4 Analytical Review to Improve Trade Data Collection Methodologies: The Case of Palestinian Merchandise Trade Statistics, 2000. (Arabic only with English abstract).
5.5 Associating Palestine with the European Union: The Present Framework and the Way Ahead, 2000.
5.6 Palestinian-Egyptian Foreign Trade: Reality and Future Prospects, 2000.
5.7 Palestinian-Israeli Foreign Trade: Reality and Future Prospects, 2000.
5.8 Palestinian-Jordanian Foreign Trade: Reality and Future Prospects, 2000.
5.9 Palestinian Foreign Trade in Services: Data Sources and Collection Methodology, 2001.
5.10 Palestine and the Great Arab Free Trade Area, 2002.
5.11 Palestinian Trade Policy: Alternatives and Options, 2002
5.12 Palestinian Trade in Services: Reality and Prospects, 2002.
5.13 Evaluation of Palestinian International Economic and Trade Agreements, 2002.
5.14 Palestinian Trade with the Gulf Cooperation Council GCC: Future Prospects, 2002.
5.15 Requirements for Developing Palestinian-Arab Economic Relations, 2003.
5.16 Palestinian-Israeli Economic Relations: Reality and Future Prospects, 2003.
5-17 The Palestinian National Authority's Role in Maximising the Benefits of International Trade Agreements, 2005.

6. Productive Sectors Policies

6.1 The Competitiveness of Palestinian Industry Compared to Jordanian Industry, 1996. (Out of print). (Arabic only).
6.2 Opportunities and Potential for Palestinian Industrialization, 1997.
6.3 The Impact of the Peace Process on the Textile and Garment Industry in Palestine, 1997.

Digitized by Birzeit University Library

MAS PUBLICATIONS

1. Macroeconomics & Development Environment Policies:

1-1 Poverty in the West Bank and Gaza Strip, 1995. (Out of print).
1-2 Towards a Vision of Palestinian Economic Development, 1996. (Out of print).
1-3 Development Under Adversity, 1999. (In collaboration with World Bank).
1-4 Informal Sector Enterprises in the West Bank and Gaza Strip: Case Studies, 2000.
1-5 Evaluation of Palestinian Development Plans and Ministerial Programs Pertaining to Poverty Eradication, 2001.
1-6 The Effects of Israeli Siege on the Palestinian Economy for the Period 28/9/2000-30/6/2001, 2001.
1-7 Towards a Palestinian Developmental Vision, 2003.
1-8 Enhancing the Capacity of the Palestinian Economy, 2003.
1-9 Integrated Framework for Palestinian Macroeconomic, Trade and Labour Policy (Phase I): Preliminary Results, 2004.
1-10 Social and Economic Characteristics of the Informal Sector in the West Bank and Gaza Strip, 2004.
1-11 Proceedings of the Palestinian Economic Agenda in Transforming Environment: MAS tenth anniversary. Ramallah 13/4/2005, 2005.
1-12 Towards a More Effective Use of International Aid to the Palestinian People, 2005
1-13 Disengaging the Gaza Economy and Palestinian Policy Options: A Simulation Framework, 2005.
1-14 The Impact of Macroeconomic Policy Options on the Labour Market in the Gaza Strip: Econometric Model Simulation Findings, 2005.
1-15 Towards a Palestinian Development Vision, 2005.

2. Labor and Human Resource Development Policies

2.1 Employment Generation Schemes in the West Bank and Gaza Strip, 1996.
2.2 Palestinian Employment in Israel 1967-1997: A Review, 1998.
2.3 The Implementation of Labor-related Articles in the Protocol on Economic Relations between the Government of Israel and the PLO: A Critical Review, 1999.
2.4 Analysis of Palestinian Labor Supply and Demand, 2000.
2.5 Determinants of Labor Absorptive capacity in the West Bank and Gaza Strip, 2001.
2.6 Enhancing the Labor Absorptive Capacity in The West Bank and Gaza Strip: Options and Policies, 2001.
2.7 Matching Higher Education Graduates with Market Needs in the West Bank and Gaza Strip, 2004.
2.8 Policies to Improve the Quality of Teaching Profession in the Palestinian Territory, 2006.

3. Fiscal Policies

3.1 The Palestinian Authority's 1995 Budget. (Out of print). (Arabic only).
3.2 A Preliminary Evaluation of the Tax System in the West Bank and Gaza Strip, 1996.

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

Executive Summary

The construction sector plays a vital role in the Palestinian economy due to its contribution to income generation and employment. Construction workers are distributed between the formal sector and the broader informal sector. The former includes those working for institutions and contractor companies, and the latter includes self-employed workers and is defined by the direct relationship between employers and the worker or group of workers. Workers in the informal construction sector are not part of institutions or companies, and are often specialized in a particular construction skill, such as plastering, tiling, painting, electrical wiring or plumbing, among others.

This study examines the services which are available in the informal construction sector. It found that the sector's professional framework, which includes oversight and workers' development, is weak. Furthermore, there are no mechanisms for ensuring that workers adhere to standard technical codes, nor pricing and weighing standards. This often leads to conflicts between employers and workers. Most importantly, the overwhelming majority of workers in the sector do not receive appropriate healthcare coverage due to high cost of medical care and lack of insurance coverage. Finally, the study found that educational and vocational attainment amongst construction workers is low.

In terms of methodology, the study used data from a Palestinian Central Bureau of Statistics survey, which was administered to workers in all districts of the West Bank. The study also relied on a number of field visits to the Ministry of Labor directorates, construction worker's unions and related institutions.

The study includes a number of recommendations for improving the services available in support of this sector. Recommendations include drafting laws to create an appropriate legislative framework, establishing specialized professional institutions to provide oversight of the sector, and creating mechanisms to ensure that workers adhere to standardized codes and to ensure that work contracts between owners and workers are arranged based on set pricing and weighing standards.

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

FOREWORD

This study addresses the informal construction sector, identifying its points of weakness, the difficulties facing its workers, and the impact of such problems on productivity and the quality of the sector's output. The study discusses the limitations of the sector's professional framework and the lack of checks and balances or technical specifications required for most workers. The study makes several recommendations to improve quality, which include drafting laws and proposals for the establishment of special vocational institutions which would support the sector, both through direct technical assistance and by improving the adherence of workers to technical specifications. Such vocational institutions would also organise fixed measurements and pricing standards to facilitate employment contracts.

On the occasion of the publication of this study, I would like to extend my sincere thanks to the individuals, companies and institutions that provided the information which enabled the research team to reach a precise analytical understanding of the sector's problems. I also salute the team leader and the other members of the research team for their effort to fulfill the research objectives within the time schedule. I would like to express my thanks to the experts and researchers who reviewed the study and made important suggestions to improve it, and also to all the participants in the workshop at which it was presented for general debate. These participants came up with many good ideas which helped improve the study.

Finally, I extend my thanks to the Welfare Association for its continuous support of the research activities at MAS, and its sponsorship of the preparation and printing of this study, which will be presented to economic policy-makers and other stakeholders in the development of the construction sector.

Dr. Samir Abdullah
Director General

Digitized by Birzeit University Library

This study is published as part of the second phase of a three-part research project sponsored by the Welfare Association focusing on the informal sector. The first phase included a comprehensive survey of the informal sector and was carried out by the Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) and the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) in 2003.

The importance of the informal sector is related to Palestine's unique economic and social situation. It acquired such a prominent place because of the large number and range of its activities and its ability to absorb labour. Its importance is also derived from the fact that it is highly flexible, allowing it to respond quickly to shocks and to a rapidly-changing environment.

Informal Construction Services in the Palestinian Territories: Current Status and Prospects

This study was prepared by Palestine Economic Policy Research Institute-MAS research team, particularly by the following researchers:

Researchers: Dr. Riad Abdel Karem Awad, Assistant Professor of Engineering at An-Najah National University.
Dr. Basim Makhool, Research Coordinator at MAS and Professor of Economics at An-Najah National University, Nablus.

Research Assistant: Shaker Sarsour, MAS

Reviewers: Dr. Samir Abdullah, General Director of MAS.
Dr. Hadeel Qazzaz, Programme Coordinator, Heinrich Boll Foundation.
Sufian Barghouthi, Director General of Economic Statistics, PCBS

Editorial Assistants: Dr. Wael Abu Saleh (Arabic)
Katherine Taylor (English)
Jeffrey Jonkers (English

Layout: Lina Abdallah

Funding: This Study was funded by The Welfare Association.

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Jerusalem and Ramallah

©2006 MAS

Digitized by Birzeit University Library

Palestine Economic Policy Research Institute

Informal Construction Services in the Palestinian Territories:
Current Status and Prospects

2006

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

Informal Construction Services in the Palestinian Territories :

Current Status and Prospects

Palestine Economic Policy Research Institute

2006

Digitized by Birzeit University Library

Informal Construction Services in the Palestinian Territories :

Current Status and Prospects

Palestine Economic Policy Research Institute

2006

Digitized by Birzeit University Library